المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر

للكلية الحقوق — جامعة المنصورة

الجوانب القانونية والاقتصادية
للأزمة المالية العالمية

فى الفترة من ١ – ٢ إبريل ٢٠٠٩
بقاعة السنهورى بكلية الحقوق – جامعة المنصورة

بحث بعنوان

(الأزمة المالية العالمية ، حقائقها ، وسُبل الخروج منها)
مع رؤية الاقتصاد الاسلامى

إعداد

أ.د/ رمضان محمد أحمد الروبى

أستاذ مساعد بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة
نائب مدير وحدة الجــودة والاعتمــاد
بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين . وبعد ....

فمما لاشك فيه أن الأزمة المالية العالمية التى تعصف بالعالم الآن تهدده بالإنزلاق إلى الكساد ،وما يترتب عليه من إفلاس وتعطل للقطاعات الاقتصادية فى معظم دول العالم .

ولايوجد بلد من البلاد فى العالم محصن تماماً من آثار الأزمة المالية العالمية لاسيما على الاقتصاد الحقيقى فيه ، والذى يعد مسئولاً عن توفير متطلبات الشعوب الاستهلاكية والاستثمارية .

ومما يزيد هذه الأزمة خطورة أنها قد أصابت الاقتصاديات الكبرى فى العالم مثل الاقتصاد الأمريكى والأوربى مما جعل آثارها السلبية وآضحة على بقية الاقتصاديات فى العالم .

ولاتعد هذه الأزمة هى الأزمة المالية الأولى التى أصابت العالم وبدأت من الولايات المتحدة الأمريكية ولكن مرت بالولايات المتحدة الامريكية عدة أزمات لاتقل عن ست ازمات حتى أواسط السبعينيات ويشكل متوسط الدورة حوالى ٥ سنوات، بينما كانت الدور الاعتيادية فى القرن التاسع عشر تستمر من ٨ الى ١٠ سنوات ، كما أن دورة ١٩٢٠ / ١٩٢٩ ، /١٩٢٩ / ١٩٣٧ اتصفا بعمقهما وأثرهما الوآضح ز

وعن أزمات١٩٥٣/ ١٩٥٤، و١٩٦٩/ ١٩٧١ والتى أصابت امريكا فقد بلغ عمق الهبوط فيها٨،٢% / ٨% فى الانتاج الصناعى على التوالى ، كما أصابت الولايات المتحدة الامريكية وكندا ازمة فى عام ١٩٤٨ ،١٩٤٩ بشكل اساسى ثم ما لبثت أن أصابت اوربا واليابان (١).

كما أصابت ازمة ١٩٢٩ البورصة على أثر الهلع الذى الذى تحول الى الارصدة (الاوراق المالية) مما نتج عنه أكبر هبوط لاسعار الاسهم فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولإلقاء الضوء على هذه الأزمة المعاصرة سأقسم هذه الدراسة إلى مايلى:

الفصل التمهيدى: مفهوم الأزمة المالية ، ووعاءها ، وفيه :

أولاً : معنى الاقتصاد العينى .

ثانياً : معنى الاقتصاد المالى .

ثالثاً : معنى الأزمة المالية العالمية .

رابعاً: معنى الأزمة الاقتصادية العالمية .

---

(١) أ.إ. بلجوك ، تعريب د/ محمد القزوينى (الأزمات الإقتصادية المعاصرة)،١٩٨٥ ص١٨ ، ٢٠، ٦٣

الفصل الأول : أسباب التوسع فى الأصول المالية ودوآفعه .
الفصل الثانى : الاقتصاديات العربية ، ومدى تأثرها بالأزمة المالية العالمية
الفصل الثالث : الرؤية الدولية لحل الأزمة المالية العالمية .
الفصل الرابع: نظرة الاقتصاد الاسلامى للأزمة المالية العالمية وأسس الخروج منها

هذا وسأتولى فيما يلى بحث التقاط السالف الإشارة اليها ــ مستعينا بالله سبحانه وتعالى ــ وفقا للتقسيم السايق .

د/ رمضان الروبى

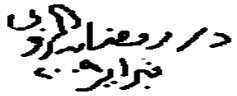

الفصل التمهيدى
مفهوم الأزمة ووعائها

تمهيد :

إن الأزمة تحدث فى نطاق معين يمكن أن نُطلق عليه (وعاء الأزمة) والذى يتأثر بها ، وتحدث من خلاله ، ويُعد وعاء الأزمة هو الاقتصاد ،ولكن لما كان معنى الاقتصاد ــ والذى هو وعاء يتأثر بالأزمة ــ قد يكون عينياً و وقد يكون مالياً، لزم التعرض لمعنى كل منهما، وبيان أيهما يُعد وعاءً للأزمة المالية ويتاثر بها بصورة مباشرة .

وهل يختلف الأمر لو أن هذه الأزمة كان مسماها الأزمة الاقتصادية وليست المالية وهل يتغير الوعاء المتأثر بها ؟ وهل هناك انفصال تام بين كل من الاقتصاد العينى والمالى ؟ وهل اختلاف مسمى الأزمة يعنى أنها لاتصيب إلا نوعا معيناً من الاقتصاد فقط ؟ لذا لزم التعرض للأتى :

أولاً : معنى الاقتصاد العينى :

يُراد بالاقتصاد العينى :

(الأصول العينية التى تشمل الموارد الحقيقة مثل السلع الاستهلاكية مثل المأكل والملبس أو السلع الاستثمارية مثل الأرض والمنشأت) .(٢)

ثانيا : معنى الاقتصاد المالى :

يُراد بالاقتصاد المالى : (ما يُسهل قيام عمليات التبادل ، ونقل ملكية الوحدات الاقتصادية فى الاقتصاد العينى) .(٣)

ولما كان الاقتصاد العينى يُعد ثروة المجتمع الحقيقية ، فإن العالم يحيا ويعيش على مثل هذا الاقتصاد ، لأنه هو الذى يُوفر للعالم الطعام ، والملبس، والمسكن بما يمثله ذلك من سلع استهلاكية واستثمارية .

ولكن ولتحقيق الاستفادة بأكبر قدر ممكن من أدوات ومكونات الاقتصاد العينى كان ولابد من وجود ما يُسهل عمليات التبادل ، ونقل الملكية لوحدات الأقتصاد العينى ، ومن هنا بدأت الدول تبتكر ما يُطلق عليه (الأصول المالية) والذى يُعد مُمثلاً للأصول العينية حتى يتم التبادل على الأصول العينية بسهولة ويُسر ،لاسيما إذا كانت الاصول العينية أرضاً أو منشأت .

ومن هنا ظهر ما يُطلق عليه (العقد ، أو سند الملكية) ، وبالتالى فإن من يحصل على هذا السند يكون حائزاً لما يمثله من وحدات فى الاقتصاد العينى .

---

(٢) ،(٣)أ. د/ حازم الببلاوى : الازمة المالية العالمية ، محاولة للفهم ، بحث مقدم لندوة (الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامى و تأثيرها على الإقتصاديات العربية فى ١١/١٠ /٢٠٠٨ ، ص١

هذا ولإضافة حركة أكبر على الاقتصاد العينى ولتطويره أبتكرت النقود كأصل مالى عام يمكن من خلاله الحصول على الأصول العينية والتبادل عليها .

ومن هنا أصبحت الأدوات المالية متلازمة مع الأصول العينية سواء كانت استهلاكية أو استثمارية ، وقد ساعد هذا كثيراًعلى تطوير الاقتصاد العينى .

إذا فعند التلازم بين الأصول المالية والعينية لاتُوجد مشكلة ، ولكن المشكلة توجد عندما يغيب هذا التلازم بين الأصول المالية ، والأصول العينية بحيث يصبح كل منهما منفصلاً عن الآخر وهنا توجد الأزمة سواء كانت أزمة مالية أو اقتصادية .

ولكن متى نتشأ الازمة المالية ؟

تنشأ الأزمة المالية إذا تم التداول على الأصول المالية دون قيام الإرتباط المذكور بينها وبين الأصول العينية ، وهنا تكون حركة الأصول المالية أكثرسرعة ، وأكبر حجماً وهذا الذى حدث خلال الأزمة التى يمر بها العالم الآن ، وكان هذا سبباً للتسمية بالأزمة المالية العالمية وليس الأزمة الاقتصادية .

ثالثا : معنى الأزمة المالية العالمية :

يُراد بالأزمة المالية :(زيادة مخاطر عدم السداد لتعدد إصدار وتداول الأصول المالية المتعددة دون ارتباط بينها وبين الاقتصاد الحقيقى أو العينى) .

ومما يُؤكد ذلك أن المؤسسات المالية العالمية قد توسعت فى إصدار وتداول الأصول المالية الممثلة للأصل العينى حتى بلغ حجم التداول من الأصل المالى الممثل للأصل العينى حوالى ستين ضعفاً، وهذا ما حدث فى بنك (lyman) مما يعنى زيادة كبيرة فى المخاطر التى تتعرض لها هذه المؤسسات المالية (٤) .

لكن نسمع كثيراً مسميات أخرى لهذه الازمة ، فالبعض يسميها الأزمة العقارية فما هو سبب التسمية بذلك ؟ أما عن سبب التسمية بكونها أزمة عقارية وليست مالية ، فلأنها قد بدأت كذلك فى أكبر الاقتصاديات فى العالم ، وهو الاقتصاد الأمريكى ، فنظراً لأن المجتمع الأمريكى مجتمع رأسمالى الدولة فيه بعيدة عن الأنشطة الاقتصادية بصورة وآضحة فإن القطاع الخاص والأفراد يُساهمون مساهمة كبيرة فى إدارة هذا الاقتصاد .

ويسعى كل فرد إلى محاولة توفير حاجياته ، والعمل بأقصى ما يمكن من جهد وطاقة ، ومما لاشك فيه أن الحاجة إلى المسكن تأتى فى بداية الأولويات ليكون أداة للاستقرار وممارسة أنشطة الحياة .

ولما كانت تكاليف الحياة فى هذه المجتمعات مرتفعة ، وتلتهم معظم الدخل مما يستدعى الحصول على العقار بالدين من خلال بنك لشراء هذا العقار للأفراد ويتحول

---

(٤) د/ حازم الببلاوى ، المصدر السابق ، ص٥ .

الأفراد إلى مدينين للبنك بقيمة هذا العقار ، ويُرهن العقار للبنك ضماناً لهذا الدين حتى ينتهى صاحبه من سداد قيمته .

هذا ومع تنامى الطلب على العقارات خلال هذه المرحلة التى حدثت فيها الأزمة المالية العالمية ارتفعت قيمة العقارات ، وأمام تكاليف الحياة المرتفعة بدأ الافراد فى رهن هذه العقارات مرة أخرى لمؤسسات مالية أخرى تعلم ذلك وتعلم أن هذه العقارات

محملة بديون من الدرجة الأولى ، ورضيت بذلك نظير فائدة أعلى ، وبذا أصبح العقار محملاً بأكثر من قيمته حيث تم ربطه برهنين فى وقت وآحد ، وإن كان الأخير أقل جودة أو من الدرجة الثانية نظراً لمخاطره المرتفعة .

ومن هنا بدأ الاقتصاد المالى يسير بعيداً عن الاقتصاد العينى حيث قامت المؤسسات المرهون لديها هذه العقارات بتكوين محافظ من هذه الرهونات العقارية ، وتم إصدار أوراق مالية جديدة تتداول فى البورصات وأسواق المال على هذه العقارات المحملة بقرض أصلاً كما ذكرنا .

وبالتالى بدأنا نجد أن هناك حقوقاً كثيرةً على عقار وآحد ، بل إن التصرفات المالية على العقار الوآحد رغم كثرتها فإنها متتالية ، أو ما يُطلق عليه الموجات المتتالية من الآصول المالية التى تمثل أصلا عينياً وآحداً وهذا ما يطلق عليه (التوريق) أو عقود المشتقات المالية بحيث يُولد على عقار وآحد عدة قروض تمثل أصولاً مالية عديدة ، ومن هنا بدأت الأزمة المالية تاخذ إسم الأزمة العقارية والذى كان سببه كما ذكرنا أنها عقارية المنشأ .

لكن ولما كانت كثرة التصرفات المالية على الأصل العينى الوآحد تضر بالحقوق والالتزمات على هذا الأصل ، فإن هذا يُؤثر بلا شك على هذا الأصل فى قيامه بدوره فى توفير متطلبات المجتمعات الحالية والمستقبلية .

ولذا كان للخلل الذى حدث فى كثرة إصدار الأصول المالية أثر وآضح على الاقتصاد العينى فأحجم الأفراد والمؤسسات عن التعامل على هذه الأصول ، وتم التخلص من الأصول المالية فى وقت قصير جداً مما عجزت معه الأصول العينية عن الوفاء بما هو مرتب عليها من التزامات هى فى الأصل أكبر بكثير من قيمتها ، ومن هنا ولدت أزمة اخرى مرتبطة بالأزمة المالية وهى الأزمة الاقتصادية .

رابعاً : معنى الأزمة الاقتصادية العالمية :

كما يُراد بالأزمة الإقتصادية : (ما يصيب الأصول العينية من عجز يتعلق بالسلع والخدمات اللازمة لاشباع الحاجات الإنسانية من خلال الوظائف الأساسية له كالانتاج والتوزيع والاستهلاك) .

الفصل الاول
أسباب التوسع فى الأصول المالية ودوآفعه

ملامح المشكلة :

لما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تُعد أول دولة قد بدأت مزاولة نشاط التمويل العقارى ، ولم تكن فى عمليات التمويل العقارى ما يُسمى بقروض الدرجة الثانية إلا لمن يتصفون بالقدرة على الوفاء وفقا لمعايير صارمة فى هذا المجال .

ومنذ عام ٢٠٠٠ بدا التوسع فى قروض الدرجة الثانية ، مما ترتب عليه ظهور فئات قليلة الخبرة فى هذه الرقروض ، مما ترتب عليه مخاطر عالية، ، كما لحق الفوائد تغيرات عنيفة بدأت من ١% عام ٢٠٠٤ إلى ٥،٢٥ % عام ٢٠٠٧ ، كما أن الجهات الممولة لم تكن تتحرى الدقة المطلوبة فى فحص بيانات المقترضين .

ترتب على هذا أن زاد عدد المقترضين فى سوق قروض الدرجة الثانية ، والذين زاد عددهم عن٣مليون فى الولايات المتحدة الأمريكية أصبحوا مطالبين بأقساط قروض يعجزون عن الوفاء بها ، مما حدا بالبنوك الأمريكية إلى عرض هذه العقارات للبيع مما أدى إلى هبوط أسعارها وهبوط قيمة الدولار أمام العملات الأخرى ، وترتب على ذلك خسائر لاتقل عن ٦٠٠ مليار دولار ، مما أدى إلى فشل وإفلاس العديد من المؤسسات المالية التى باشرت هذه التصرفات .

ومما لاشك فيه أن هذه المؤسسات المالية التى أصدرت هذه الأصول المالية على أصل عينى وآحد تدرك خطورة ما تفعله ، ويعد من أهم أسباب هذا التوسع مايلى :

١ – الشراهة والطمع .(٥)

بدأت المؤسسات المالية ــ وتحت وآزع الطمع والشراهة للحصول على المال ــ فى الإقدام على مثل هذه التصرفات ، كما كان لغياب ضابط الرقابة الكافية أيضاً دور مؤثر فى حدوث مثل هذه التصرفات .

كما أن عدم المتابعة اللازمة للمؤسسات التى تمنح شهادات الجودة والاستمرارية (الجدارة) لهذه المؤسسات جعلها تُصدر الشهادات والإعتمادات التى تظهر المؤسسات مصدرة الأصول المالية فى مراكز أقوى اقتصادياً وماليا أمام المجتمع ، وبالتالى وقع المجتمع تحت ما يمكن أن يُسمى بالتدليس والذى كان بسبب تقاعس مؤسسات الجدارة عن القيام بدورها الذى تقوم به فى متابعة المراكز القانونية والاقتصادية للمؤسسات المالية .

لكل هذا أطلق للمؤسسسات المالية العنان فى إصدار المشتقات المالية ، ومرد ذلك كما ذكرنا الجشع والطمع والشراهة فى حب المال وتفضيله على أى شىء آخر .

---

(٥) د/حازم الببلاوى : المصدر السابق ، ص٥ /وهذا ما قد سبق وذكره المقريزى فى مؤلفه إغاثة الامة بكشف الغمة كسبب للازمات المالية والاقتصادية ص٩

ومن هنا ترتب على هذه الأزمة تضخم خطير فى الاقتصاد المالى ، وحدوث انفصال تام وخطير بين الإقتصاد المالى والعينى الحقيقى .

وإذا كان الاقتصاد المالى كما ذكرنا قد أنشىء لخدمة وإدارة الاصول العينية أو الحقيقية فى الاقتصاد الحقيقى إلا أنه وفى ظل هذه التصرفات أصبح عقبة ، وتم إدارته بعيداً عن تماماً عن ما يُمثله من أصول عينية فى الاقتصاد الحقيقى رغم أنه يتداول بإسمها فى كل مرة يتم الحصول عليه من خلالها .

٢- القيمة المستحدثة وأثرها فى استفحال الأزمة .

ابتكرت شركات منح الجدارة ومراقبى الحسابات فى الشركات التى تُصدر الأصول المالية هذه ما يُسمى بـ (القيمة المستحدثة) ، والتى تعنى (أن يقوم الأطراف المتعاملين على الأصل العينى بالإتفاق على قيمة جديدة بعيدة عن حسابات التكلفة الحقيقية أو القيمة السوقية) .

ومن هنا وُجد ما يُسمى بالقيمة الجديدة للعقارات والتى لاتتناسب مع قيمتها الحقيقية أو التاريخية أوالسوقية ، وقد اعتبروا أن ما بين القيمة الدفترية المسجلة لديهم والقيمة العادلة أرباحاً يمكن أن تُوزع ، وبالتالى كانت الإنهيارات الكبيرة فى الاقتصاد العالمى ومنه الاقتصاد الأمريكى والأوربى .

ويُعد من هذه المؤسسات ، شركة أترون الأمريكية للطاقة ، والتى تكبدت خسائر لاتقل عن ستين مليار دولار ، وشركة وورلدكوم للاتصالات وهى أيضاً شركة أمريكية حيث تجاوزت خسائرها خمسين مليار دولار (٦) ، وقد أعلنت لجنة متابعة دورة الأعمال بالمكتب الوطنى للبحوث الإقتصادية الأمريكية ــ وهى لجنة معترف بها كحكم رسمى لدوائر الأعمال ــ أن الكساد قد بدأ فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ديسمبر عام ٢٠٠٧ **كما فقد الاقتصاد ١،٩ مليون وظيفة منذ ديسمبر ٢٠٠٧ ليرتفع معدل البطالة إلى ٦،٧%** (٧) .

ومما يُؤكد كون هذه الأزمة يُمكن أن تكون عقارية أن المؤسسات المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية قد قدمت قروضاً لاتقل عن إحد عشر تريليون دولار لشراء العقارات والمنازل ، كما قدمت مثل هذا المبلغ تقريباً للحصول على السلع الاستهلاكية .

ومن هنا أيضاً أصبحنا أمام مشكلة عقارية بالفعل وهى أن هناك منزلاً وآحداً قد تكون قيمته مليون دولار كأصل عينى أصبح محملاً بأصول مالية لاتقل عن ثلاثين مليون دولار .

---

(٦) د/ محمد عبد الحليم عمر : قراءة إسلامية فى الأزمة المالية العالمية ، بحث مقدم لندوة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامى وتاثيرها على القتصاديات العربية ، ص١٤ .٦

– انظر فى التقييم :أسواق المال ، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق ص ٧٨

(٧) لجنة متابعة دورة الأعمال بالمكتب الوطنى للبحوث الإقتصادية الأمريكية : تقرير سنوى عن الأزمة المالية العالمية ص١

ومما جعل الأزمة مؤثرة أن هذه التراكمات وهى الـ ٢٩ مليون دولار فى مثالنا السابق يستند بعضها على بعض فى بناء هش غير متماسك يُعبر عن هشاشة الالتزامات وعدم إمكانية الأصل العينى المحمل بها بالوفاء بكل هذه الالتزامات المالية المقررة عليه ، وبالتالى فعند حدوث عجز فى سداد التزام وآحد من هذه الالتزامات يترتب عليه انهيار باقى الالتزامات ، وبالتالى يحدث ما يسمى بالأزمة المالية العالمية .

هذا ومنذ الأزمة المالية العالمية أصبح ما يتم وفقاً لنظام (القيمة العادلة) يخضع دائما للفحص الدقيق ، وذلك منذ الأزمة المالية العالمية ، حتى لايحدث ما يمكن أن يُطلق عليه تضخيم التقييم ، وبما لايتناسب مع القيمة الحقيقية للعين المُقيمة ، وليس الهدف هو الغاء نظام القيمة العادلة ، ولكن المطلوب هو مرآعاة الدقة ، **<u>ويتمثل ذلك فى الآتى :</u>**

١- ضرورة أن يتم التقييم على أسس حقيقية من المعلومات الدقيقة ، والأساليب والنماذج التى تخدم التوصل الحقيقى للقيم الحقيقة لما يتم تقييمه .

٢- أن يتم التقييم على أسس ، وبتقارير دقيقة ، وذات مصداقية .

٣- المشتقات المالية وأثرها فى الأزمة المالية العالمية :

مما لاشك فيه أن المشتقات المالية العالمية من التصرفات المؤثرة والخطيرة التى ساعدت على استفحال هذه الأزمة المالية المعاصرة .

وتُعد المشتقات المالية صوراً عديدة كلها تمثل مخاطر كبيرة على الاقتصاد العينى سواء كانت عقود مستقبلية ، أو شراء الحق فى الخيار .

المشتقات المالية :

أولاً : العقود المستقبلية :

ويُراد بها (ما يُبرم من عقود بين البائع والمشترى على شراء سلعة أو أوراق مالية بسعر محدد على ألا يتم تسليم الثمن أو المبيع عند التعاقد مع دفع كل من البائع والمشترى مقداراً من المال لسوق المال يكون مستحقاً أو جزء منه لأحد الطرفين عند التصفية) .

ومن هنا فإن ما يدفعه كل من البائع والمشترى إنما يُمثل نسبة من الثمن ، وليس غرض المشترى من إبرام هذا العقد هو الحصول على السلعة من البائع أو حصول البائع على الثمن من المشترى ، وإنما المُراد هو المضاربة على فروق الأسعار التى تحدث فى السوق ، فالبائع يُضارب على هبوط الأسعار فى المستقبل لكى يكسب الفرق ، بينما يضارب المشترى على صعود الثمن ليكسب الفرق أيضاً .

وتأتى الخطورة فى أن تقوم شركات ومؤسسات مالية مثل مؤسسات التمويل العقارى والشركات العقارية بهذا العمل من خلال عقود مستقبلية تجريها على سندات التمويل العقارى .

ومن هنا يحدث ما سبق ذكره من البناء الهش للأصول المالية المقررة على الأصل العينى ، وبالتالى فعند سقوط أول لبنة من لبنات هذا البناء لا يلبس إلا أن يسقط البنـــاء كله تباعاً ، وبالتالى فإن أصحاب المراكز المالية فى مثل هذا السوق سرعان ما يقومون بتصفية مراكزهم المالية خوفاً من الانهيار الكامل للسوق كله لعلمهم وقبل أى أحد آخر بطبيعة البناء فى هذا السوق .

ويُطلق على تصفية المراكز المتعجلة هذه (هرولة الثيران) وهم مـــن أصـــحاب القرون الطويلة (٨) ، والذين كانوا دائما لايخشون من زئير الأسود ، ولكنهم هنا هرولوا عند تساقط أول لبنة من لبنات هذا البناء لعلمهم كما ذكرنا بصبيعة الهشة ، ولم لا وهم بُناء هذا السوق ، وأدرى الناس بحاله ، ويتوقعون بين لحظة وأخرى هذا الخلل الخطير ، وهذه الهرولة لاشك تُساهم فى استفحال الأزمة المالية، وتزيدها خطورة .

ثانيا : عقود الخيارات :

ويُراد بها :(عقود يمكن من خلالها لمشترى حق الخيار بيع أو شراء عملـــة أو ســـلعة بسعر محدد سلفاً فى تاريخ مستقبلى مقابل تعهد مشترى حق الخيار بدفع مبلـــغ مـــالى لاكتسابه هذا الحق) (٩) .

فهنا نجد أنها تُعد موصوفة فى الذمة ، وتسلم فى موعد آجل ، ويتم دفع الثمن عند تسليمها ودون أن يتضمن العقد التسليم أو التسلم الفعلى ، فهنا لايلزم المشترى بإتمام الصفقة ، لأنه قد حصل على حق الخيار ، وبالتالى فعند حدوث أول بادرة من بـــوادر هذه الأزمة يتخلص المشترى من حق الخيار فى هذه السلعة مما يكون له أثر بين على السوق المالى فى هذا المجال .

ثالثاً: المضاربات وأثرها على الأزمة المالية العالمية :

من المعاملات المالية المؤثرة فى نشوء واستفحال الازمات المالية ما يسمى بـــالبيع على المكشوف :

ويُراد به :(إقتراض أسهم يتوقع انخفاض أسعارها من وسيط بين المقترض ومالكها وبيعها الآن بسعرمرتفع ودفع الثمن للوسيط ليشترى أسهماً أخرى لمالكها عند انخفاض أثمانها مع جنى المقترض الفرق بعد دفع عمولة للوسيط) (١٠) .

فهنا قد اقترض شخص من سمسار أوراق مالية ليبيعها حالاً بالسعر المرتفع ، فـــإن انخفضت أسعارها يقوم السمسار بشراء أسهم أخرى لمالكها بعد أخذ عمولة عن ذلـــك ولكن إذا ارتفعت الأسعار دفع المقترض ما يكمل ثمن شرائها لمالكها الاصلى .

فهنا نجد أن المقترض الأول من السمسار قد حصل على مالا يملك وقام ببيعه

---

(٨)أ: د/ محمد عبد الحليم عمر : المصدر السابق ، ص ٩ ، ص١٣

(٩) أ د/ محمد عبد الحليم عمر ، المصدر السايق ، ص٩

(١٠) أ د: محمد عبد الحليم عمر : المصدر السابق ص ١٠

بالفعل وأبقى على الثمن لدى السمسار لكى يستثمره على أن يشترى لصاحب هـذه الأوراق مثلها إذا انخفض ثمنها ويحتفظ لبائع هذه الأوراق بالفارق بين ثمن ما تم بيعه وما تم شراؤه ليستحق السمسار عمولة عن هذه العملية .

ومن هنا جاءت التسمية بالبيع على المكشوف ، ولاشك أن هذا التصرف إنما يقـوم على توقعات من المضاربين على هذه الأوراق ، ولاشك أن الهرولة فى البيع لمثل هذه الاوراق إنما يساهم فى استفحال حدة الأزمات المالية .

رابعاً الشراء بالهامش :

كما أن من صور المضاربات المؤثرة فى سوق الأوراق المالية ما يُسمى بالـشراء بالهامش ومعناه : (تدخـل سمسار بدعم مشترى لأسهم بإقراضه ما يُمكنـه مـن شراء كمية أكبر بضمان ما أشترى من أوراق بفائدة بمضاربة من المـشترى بارتفـاع أسعار هذه الأسهم لبيعها حينئذ وسداد الفرق من ثمنها وربحية الباقى وإلا خسر الفرق .

إذا كل هذه الصور تُؤثر بشكل مباشر على حدوث الأزمات الماليـة والاقتـصادية وتكون سبباً مباشراً وهاماً من أسبابها .

والسؤال الآن ، **لماذا كانت المضاربة سبباً من أسباب الأزمة المالية ؟**

وللإجابة على هذا السؤال نجد أن المضاربة تُعد فعلاً سبباً من أسباب هذه الأزمة المالية لأن المضاربة إنما كانت على الأوراق المالية ، وليس على الأصول العينية ، أو بمعنى آخر لم تكن هذه المضاربة على الاستثمار فى الشركات أوموجوداتها المادية من زيـادة الانتاج ودعمه ، وإنما على المشتقات المالية التى تُقرر على الأصـول الماديـة لهـذه الشركات .

كما أن هذه المضاربات ليست حقيقية ، بمعنى أنها لاترتكز علـى دعـائم قويـة ، ولاتقوم على معلومات حقيقية ، كما يندر فيها الشفافية والإفصاح عن مراكز الشركات وموجوداتها المادية ، ولكنها تقوم على تخيلات تعتمد على تدوير القروض على أصـل أقل بكثيرمن مما يدور عليها من أصول مالية ، ومن هنا يقدر ضرر هذه الأزمة بنحو ٢،٥ تريليون دولار، هذا ومما ساهم فى حدوث هذه الأزمة فـى الولايـات المتحـدة الامريكية ما قامت به الحكومة الامريكية بدعم ما يُطلق عليه (مجتمع التملك) بـدعم تملك منازل مهيئة للسكن والاستقرار ، وبخفض الضرائب على التمويل العقارى ، وقد ساعد على ذلك ما سبق وأشرنا اليه من طبيعة النظام الاقتصادى الأمريكى الرأسـمالى والذى تأتى فى أولويات مهامه المصلحة الفردية والخاصة (١١) .

هذا وقد بدأت مع بزوغ عام ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٧ أن أفلست شركات كبرى مثـل مؤسسة (نيو ستنشرى فايننشيال) الامريكية والتى تخصصت فى التمويـل العقـارى ولاسيما من الدرجة الثانية السابق الاشارة اليها .

---

(١١) أ:د/ السيد احمد عبد الخالق ،الاقتصاد السياسى لحماية حقوق الملكية الفكرية ، ٢٠٠٤ ، ص٩

وقد انتقلت الأزمة من أمريكا إلى أوربا ، وقد كان من هذه الدول فرنسا ، والتى والتى لحق الضرر فيها ببنك ،(بى إن بى باريبا)،ومما حدى بمؤسسة ميربل ليـنش الأمريكية والتى وصل مقدار خسائرها بسبب هذه الأزمة فى الرهون العقارية نحو ٢٣ مليار دولار .

كما حدثت أزمة كبرى أيضاً فى المانيا والتى تضرر بها بنك(أى كيه بى) وفى بريطانيا تضرر بنك (نورزرن روك) كما حدث ضرراً كبيراً ايضاً فى سويسرا وهو بنك (يو بى اس) والذى بالغت خسائره نحو ١٨ مليار دولار (١٢) .

كما قدر صندوق النقد الدولى أن الخسائر العالمية للأزمة العالمية هى نحو ١، ٣ تريليون دولار فى بداية ٢٠٠٨، وتصل الى ١، ٤ تريليون دولار فى نهاية ٢٠٠٨ ، هذا وقد أكد صندوق النقد الدولى أن النشاط العالمى يتباطأ بسرعة ، لاسيما فى الاقتصاديات المتقدمة ، وإزدياد حدة الضغوط التضخمية فى جميع دول العالم ، وتباطؤ النشاط الإقتصادى فى الدول المتقدمة لاسيما فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ ، وذلك على خلاف اقتصاديات الدول النامية والتى ظلت إلى حد ما محتفظة بقوتها رغم التباطؤ الملحوظ فى هذه الإقتصاديات (١٣) .

وقد أدى هذا إلى تراجع معدل النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ١،٥ % مقابل ٢،٢ % خلال عام ٢٠٠٧ إلى ١% عام ٢٠٠٨ الى ٠،٥% فى نهاية ٢٠٠٨ ، كما يُذكر أنه قد حدث تراجع للأسواق المالية فى العالم حيث وصل إلى حوالى ٢٢% وذلك فى شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٨ و٢٥% فى سوق المال الفرنسية و٢٩ % فى سوق المال اليابانى .

---

(١٢) أ د/ ممدوح وآلى (الأزمة المالية العالمية ، وآثارها على الاقتصاد المصرى) بحث مقدم لندوة (الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامى وتأثيرها على اقتصادات العربية ، ص٤

(١٣) التقرير السنوى لصندوق النقد الدولى لعام ٢٠٠٨ ، الفصل الثانى ص١٦

الفصل الثانى
الإقتصاديات العربية والكيانات الكبرى
ومدى تأثرها بالأزمة المالية العالمية

ما لاشك فيه أن الاقتصاديات العربية ستضرر من هذه الأزمة أيضاً ، وذلك لأن لها تعاملات هامة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا فعلى سبيل المثال فإن قطر كدولة عربية قد إنخفض نصيب صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية الى أربعة بالالف فى عام ٢٠٠٦ ، كما تضررت المغرب فى تعاملاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث إنخفضت فى عام ٢٠٠٦ الى ٢% ، كما توقع صندوق النقد الدولى تراجع لمعدلات النمو للاقتصاديات العربية من ٦،٣ % فى عام ٢٠٠٧ ، الى ٥،٥ % عام ٢٠٠٨ .

وسنتناول بعض الدول العربية ومدى موآجهتها لتحديات الأزمة :

أولاً : مصر :

وعن مصر نجد أن أكثر من عشر شركات لها تعاملات مالية فى أسواق أوربية مثل البنك التجارى الدولى ، وأراسكوم تيلكوم ، والمصرية للاتصالات ، وحديد عز .

كما أن أكثر من ٣٠% من المتعاملين فى سوق الأوراق المالية خلال عام ٢٠٠٨ هم من الأجانب والذين يتميزون بالخبرة ويشار إليهم بالبنان من خلال التعامل مع الآخرين (١٤) .

واتجه هؤلاء الأجانب إلى التخلص من الأوراق المالية التى يملكونها على خلفية الثيران طويلة القرون التى أشرنا اليها كما أن المستثمرين المحليين سيقومون بذلك لامحالة مما يؤدى إلى الاتجاه بالاسهم إلى الهبوط لسوق المال المصرية .

وقد حدث هذا بالفعل حيث انخفض المؤشر العام للأسعار حوالى ١٢ الف نقطة فى ١/٤/ ٢٠٠٨ ، إلى أكثر من ٥٠٠٠ الاف نقطة فى أكتوبر من نفس العام .

ومما لاشك فيه أن المصارف المصرية تتاثر بهذه الأزمة ، وذلك لأن بها إيداعات لاتقل عن ١٢ مليار جنيه فى منتصف عام ٢٠٠٨ ، كما أن لها استثمارات أجنبية لاتقل عن ١٥ مليار جنيه مصرى ، كما البنك المركزى المصرى له أصول مالية عالمية لاتقل عن ١٨ مليار جنية فى بداية عام ٢٠٠٨ .

كما أن الافراد المصريين لهم استثمارات فى محافظ الأوراق المالية بالخارج لاتقل عن ٧٠٠ مليون دولار ، ولاشك فى تأثر كل هذه المبالغ بالأزمة المالية العالمية مما

---

(١٤) أ/ ممدوح والى : المصدر السابق ص٢٠

يكون له أثر وآضح على الاقتصاد المصرى ، وإن كانت أزمة الـرهن العقـارى المصرى وهى الشرارة الأولى فى الازمة المالية العالمية ليست بخطورة مثيلتهـا فـى الدول الاوربية او الولايات المتحدة الأمريكية .

ومما لاشك فيه أن لثبات واستقرار أوضاع البنـوك ، وكـذلك ثبـات واسـتقرار الوحدات الانتاجية والشركات أثر وآضح على استقرار الاقتصاد بأى دولة من الـدول ، لاسيما الدول النامية منها ، وله كذلك أثر وآضح على موآزين المدفوعات بهذه الـدول حيث يُعد بند الصادرات من أهم البنود المكونة لميزان المدفوعات لاسيما الـصادرات السلعية منها .

كما نجد أن من أهم مكونات ميزان المدفوعات ــ والتى يجب العمل بكافة الـسبل على عدم تأثرها التأثر الوآضح بالأزمة المالية العالمية ــ هى قنـاة الـسويس ، وإن كانت المؤشرات تؤكد أن خسارة هذا البند فى عام ٢٠٠٨ هى حوالى ٦ مليـار دولار نتيجة هذه الأزمة .

هذا ومما أدت اليه الأزمة المالية من آثار على مصر أن المؤشر العام (case 30) قد ترآجع بنسبة ٥٦،٤% خلال عام ٢٠٠٨ ، الا أنه يمكن القول بأن السوق المـصرى قد وآصل قدرته على جذب الاستثمار بزيادة وصلت إلى ١،٧ مليون مـستثمر بنـسبة زيادة تصل إلى ٤% عن عام ٢٠٠٧ .

كما تم تسجيل نحو ١٤٥٠ مستثمر مؤسسى جديد ليصل عدد المستثمرين المـسجلين فى السوق المصرى إلى نحو ٢٨،٣ الف مؤسسة ، ومما يؤكد الثقة فى سـوق الأوراق المالية أن نسبة نمو المؤسسات الأجنبية قد بلغت فى عام ٢٠٠٨ ١١% يـصل عـددها الاجمالى نحو ٨،٦ ألف مؤسسة .

كما زآدت نسبة زيادة المستثمرين من الأفراد الى ٤% ليصل عدد الأفراد المسجلين فى سوق الأوراق المالية نحو ١،٦٨ مليون مستثمر ، بينما سـجل الأفـراد الأجانـب ارتفاعاً يصل إلى نسسبة ٧،٨% ليصل عدد الأفراد المسجلين كأجانـب فـى الـسوق المصرى نحو ٤٠٠ مستثمر خلال عام ٢٠٠٨ ، ليـصبح عـددهم الاجمـالى ٥٦٠٠ مستثمر أجنبى ، بينما سجل الأفراد العرب نسبة نمو بالإرتفاع هى ٦،٤% خلال عـام ٢٠٠٨ ، كما أن البنوك المصرية مازالت مـستمرة فـى تقـديم القـروض الائتمانية لأى مشروع أو تمويل التجارة والصادرات كما أن معدل النمو فى التسهيلات الإئتمانية قد وصل إلى ١٦،١ % فى عام ٢٠٠٨ ، مقارنة بـــ ١١ % فى عام ٢٠٠٧ ، وبـــ ٨،٨ % عام ٢٠٠٦ (١٥).

---

(١٥) كريم حجاجى : تقرير عن (انهيارات حادة للبورصات العربية فى عام ٢٠٠٨) ص٢ ،
ــ تقرير : البنك المركزى فى ١٢ / ١٢ ٢٠٠٨ : رئيس البنك المركزى (مصر لم تدخل الكـساد بعـد) ص١.

ومن الأثار السلبية التى تعرضت لها مصر خلال هذه الأزمة مايلى :

١- التباطؤ الملحوظ الذى لحق معدلات المرور بقناة السويس ، وذلك فى جميع أنواع السفن لاسميا سفن البضائع ، مما قد يسبب كساد فى الاقتصاد المصرى ،ويؤكد ذلك أن إجمالى السفن التى عبرت قناة السويس فى ديسمبر ٢٠٠٧ كانت ١٨١٥، وفى نوفمبر من عام ٢٠٠٨ إنخفض عدد هذه السفن إلى ١٧٧٠ سفينة ، لينخفض فى ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٥٦٠ سفينة ، بتغير شهرى -١١،٩% ، كما إنخفض عدد الناقلات البترولية من ٣٧٣ فى نوفمبر ٢٠٠٧ ، لينخفض عدد هذه السفن إلى ٢٨٠ فى ديسمبر ٢٠٠٨ بنسبة تغير -٢٤،٩% ، كما أن عائدات قناة السويس قد إنخفضت من٤١٩،٨ مليون دولار أمريكى فى نوفمبر ٢٠٠٨ إلى ٣١٩،٨ فى ديسمبر ٢٠٠٨ بنسبة تغير -٦،٧% (١٦) .

٢- تراجع حجم التجارة الدولية ، والذى لحق بالتبادل الدولى ومن بين الدول التى تأثرت بذلك مصر حيث انخفض حجم التجارة بين مصر ودول العالم بشكل ملحوظ فى الأونة الاخيرة نتيجة هذه الأزمة .

٣- التذبذب الواضح والذى لحق بأسعار النفط على المستوى العالمى ، ومعلوم أن مصر تُصدر النفط ، ويُعد عائده مصدراً هاما للميزانية المصرية .

٤- ما شهدته مصر من انخفاض ملحوظ فى قطاع السياحة يصل إلى ٣٠% فى نهاية عام ٢٠٠٨ ، ومتوقع تزايد نسبة الانخفاض هذه ، مما يفقد الاقتصاد المصرى مصدراً خصباً لتمويل الخزانة المصرية .

٥- انخفاض نسب الاشغالات بالفنادق ، والذى أثر بلاشك على الطلب على العمالة وتوفير فرص العمل ، لاسيما وأن القطاعات المستفيدة من القطاع السياحى متسعة ولاحدود لها ، مما يؤكد أهمية هذا القطاع للاقتصاد بصفة عامة .

<u>الإجراءات التى أتخذتها مصر لمواجهة هذه الازمة :</u>

<u>أولاً</u> : العمل على زيادة الانفاق العام على مشروعات البنية الأساسية ، ويتم ذلك بشكل مباشر ، وقد خصصت الحكومة المصرية لهذا الغرض ١٥ مليار جنيه مصرى تنفق بشكل مباشر على هذه المشروعات .

<u>ثانياً</u>: تخصيص مبلغ ١٥ مليار جنيه مصرى أخرى للمشروعات المشتركة بين القطاع الخاص والحكومة .

---

(١٦) البنك المركزى المصرى : المؤشرات الإقتصادية الكلية ،ج ، قناة السويس ، ص٢

<u>ثالثا :</u> البدء فى إجراءات تعديل معايير المحاسبة المصرية ، لما لذلك من أثر هام فى ملاحقة التطوير الذى لحق عالمياً بهذا المجال .

رابعاً : البدء فى وضع منظومة متكاملة وكبيرة لتطوير التشريعات الاقتصادية والتى تُعالج القطاع الاقصادى فى مصر .

خامساً : العمل على انتهاج التسهيلات لاسيما فى قطاع السياحة ، مثل التاشيرات السياحية ، وتخفيض أسعار التذاكر للمزارات السياحية المختلفة والمنتشرة فى مصر والتى بلا شك تعتبر متحف مفتوح لكثرة ما بها من آثار متنوعة .

سادساً : العمل على تغيير شكل حملات التنشيط السياحى ، لاسيما الذى يتم منها فى الخارج ، لتتركز على تحقيق دعايه فعالة حول تخفيض الأسعار ، ودعم الرحلات التى تتم إلى مصر ، والعمل على تحفيز منظمى الرحلات السياحية إلى مصر .

سابعاً: اعداد الخطط اللآزمة لمراجعة المميزات النسبية التى تتمتع بها مصر فى قطاع السياحة نظراً للمواجهة الشديدة من الدول الأخرى لمصر فى هذا المجال .

فالأزمة المالية العالمية تُعد أسوأ اضطراب اقتصادى أثرعلى الاقتصاديات العربية وذلك لأن الأزمة المالية العالمية قد بدأت – كما ذكرنا – عندما أقدمت البنوك على منح قروض للآلاف من الأشخاص ذوى الدخل المنخفض والمحدود ، وعندما لم يكونو قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة وهنا بدأت الازمة .

التوصيات فيما يخص تدارك أثر الأزمة على مصر :

أولاً : العمل على تخفيض سعر الفائدة لتشجسع التسهيلات للمشروعات التى تخدم التنمية وقد حدث هذا بالفعل حيث أصدر البنك المركزى قراراً فى ١٢ /٢ / ٢٠٠٩ بخفض سعر الفائدة ١% .

ثانياً : ضرورة تشجيع الصناعات الصغيرة والتى تُساهم فى إيجاد فرص للعمل وزيادة الانتاج .

ثالثاً : الإقدام على خطوة هامة فيما يخص سوق الأوراق المالية وتتلخص فى تنشيطها بموجة شرائية من قبل المؤسسات المصرية والعربية فيها ويمكن أن يتم ذلك من خلال صناديق استثمارية مما ينشط السوق ويعود بربحية على هؤلاء المستثمرين ، وهذا ما يمكن أن يُطلق عليه (الاستثمار المربح فى سوق الأوراق المالية) .

رابعاً : التأكيد على الإنتماء المصرى للوطن العربى ، مما يعود بالفائدة القصوى على مصر والأمة العربية ، لاسيما وأن هذه المنطقة ليست فى بؤرة الأزمة المالية مثل أمريكا وأوربا ، والحرص على جذب الاستثمارات العربية إلى مصر .

خامساً : التوجه إلى المناطق الأقل خطورة فى آثار الأزمة المالية العالمية لاسيما الشرق النامى .

سادسا : العمل على دعم الاستقرار المصرفى ، لما فى ذلك من أهمية قصوى لدعم الاقتصاد القومى وتنميته .

سابعاً : العمل على تحقيق الحوافز لتشجيع رجال الأعمال والمستثمرين بزيادة حجم الاستيراد ، ودعم الصادرات ، لما فى ذلك من دعم للاقتصاد الوطنى ،ويُوضح البيان

التالى مقارنة مدى تأثر القطاعات الاقتصادية فى كل من مـــصر والولايـــات المتحـــدة الامريكية وأوربا : **مقارنة لتأثير**

الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي والاقتصاد المصري

أهم القطاعات الاقتصادية ومدي تأثير الازمة المالية عليها (١٧)

م	القطاعات	الاقتصاد الامريكي /	الاقتصاد المصري
1	البنوك	√	ثبات بسبب سياسات البنك المركزي وسياسات الإصلاح المالي والاقتصادي التي قامت بها الحكومة فى الفترة الماضية
2	القطاع العقاري	√	—
3	البورصة	√	√
4	الصادرات	√	متوقع
5	الاستثمارات الاجنبية	√	تتأثر ولكن السياسات التشجيعية واحتلال مصر للمركز الثالث فى الدول من حيث قلة المخاطر سوف يساعد على تقليل التأثير السلبي للأزمة .
6	السياحة	√	—

(١٧)المصدر : رورقة عمل مقدمة من /عمرو عسل لندوة(جمعية رجال الأعمال المصريين)حول (الصناعة المصرية وسبل تجنب آثار الازمة المالية)

<u>التمويل العقارى فى مصر :</u>

لما كان التمويل العقارى يعنى (تمويل الاستثمار فى مجـــالات شـــراء أو تـــرميم أوتحسين المساكن والوحدات الإدارية والمنشأت الخدمية والمحال التجارية وذلك بضمان حق امتياز وفقا لقانون التمويل العقارى رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١) (١٨) .

وبالنظر فى أثر الإنفاق العقارى على المساكن ومستلزماتها نجد أنها تستنفذ حـــوالى ١٦،١% من إجمالى إنفاق الأسرة المصرية .

وعن حالة السوق العقارى فى مصر نجد أنه قد مر بحالة من الركود من بداية عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٢ كأثر للأزمة الإقتصادية التى ضربت دول جنوب شـــرق آســـيا عام ١٩٩٧ ، ومنذ عام ٢٠٠٦ بدأ الإقتصاد المصرى يشهد تحسناً فى هذا القطاع نتيجة لارتفاع أسعار الأراضى بالمدن الجديدة ، وزيادة الطلب علـــى العقـــارات ، وارتفـــاع أسعار مواد البناء دولياً ، وهذا قد أدى إلى ارتفاع قيمة الإستثمارات فى القطاع العقارى المصرى إلى ١٥،١ مليار جنيه عام ٢٠٠٦ /٢٠٠٧ فى مقابل ١٤،٧ مليارجنيـــه فـــى عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ وبنسبة مساهمة تصل إلى ٥% فى عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ مقابـــل ٤،٦ % عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ من الناتج المحلى الإجمالى المصرى (١٩) .

<u>أنظمة التمويل العقارى فى العالم والنموذج المصرى فى هذا المجال :</u>

هناك نظام للتمويل بسعر فائدة يقبل التعديل Adjustable Rate Mortage (A . R . m) وبمقتضاه يتم السماح للمقترض أن يختار ما يرغب فلا إقتطاعه من القسط الشهرى لسداد أصل القرض ، وبعمل بهذا النظام فى الولايات المتحدة المريكية .

كما أن هناك نظام آخر ويطلق عليـــه التمويـــل العقـــارى المـــرن Flexible Mortgageوبمقتضاه يرتبط القرض بحصة من عائد العقار يقتضيها المقـــرض وهـــذا النظام يطبق فى استراليا ونجلترا .

ويوجد هناك نظام ثالث يطلـــق عليـــه التمويـــل العقـــارى العكـــسى Reverse Mortgage ويعنى أن تعطى الجهة الممولة مبالغ نقدية طيلة حياتهم علـــى أن ينتقـــل ملكية العقار ألى الجهة الممولة بعد وفاة المالك دون اللجوء إلى بيع العقار (٢٠) .

<u>وقد إتخذت مصر الإجراءات التالية لتفعيل نظام التمويل العقارى بها ومنها :</u>

١- تخفيض رسوم التسجيل العقارى من نسبة ٦% من قيمة العقار لتصل إلى ٢٠٠٠ جنيه بموجب قرار وزير العدل رقم ٥٤٥٤ لسنة ٢٠٠٦ .

٢- الغاء ضريبة الدمغة النسبية على عقود التمويل .

---

(١٨) تقرير إتحاد المصارف العربية فى ٩/ ٢٠٠٧ (التمويل العقارى فى مصر) ص١

(١٩) المصدر السابق ص٦

(٢٠) المصدر السابق ص ٦

٣- اقرار نظام التوريق فى مصر وفقا لقانون سوق المال ، ولائحته .

٤- العمل على إصدار دليل للتمويل العقارى ، وإنشاء صندوق للتمويل العقارى يقوم بصرف مبلغا نقديا لمشترى الوحدات العقارية فى حدود ١٥% من ثمن الوحدة بحد أقصى ٣ الآف جنيه و ليصل إلى ١٥ الف جنيه كحد أقصى لأصحاب الدخول حتى ٧٠٠ جنيه شهريا ، وما زاد على ذلك يحصل على دعم قدره ١٠ الآف جنيه .

<u>مساهمة البنك المركزى فى إقرار ضوابط التمويل العقارى :</u>

ساهم البنك المركزى فى وضع ضوابط للتمويل العقارى فى مصر لكى يُمكــن أن تحد من الأثار السلبية التى قد تحدث نتيجة هذا التمويل على الاقتصاد القومى ، ومنها :
أ – أنه وفقا لأحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ بشأن التمويل العقارى يمكن لكافــة البنوك المسجلة لدى البنك المركزى ممارسة نشاط التمويل العقــارى ، مــع مرآعــاة التناسب بين آجال موآرد البنك وآجال الإقراض بهدف التمويل العقارى ، والاتتجــاوز القروض ما يعادل ٥% من إجمالى محفظة القروض للبنك مع إستثناء البنك العقــارى المصرى وبنك الإسكان والتعمير من هذه النسبة ، مع ضرورة موآفاة البنطك المركزى ببيانات دورية عن أرصدة القروض الممنوحة لمشترى الوحدات العقارية .

كما أنه لابد وأن تكون الاراضى المقام عليها البناء مملوكة للشركة المقترضة ، مع تأكد البنك من أن طالب القرض قد أجرى الدراسات اللآزمة لجدوى المشروع تحت إشراف إستشاريين متخصصين من قبل البنك ، وأن يكون السحب متمشيا مع نسب الإنجاز ، مع التأكد من سلامة عقود التمويل اللازمة لذلك .

هذا ويلاحظ أن معدل التضخم قد ارتفع كثيرا بما ينبىء عن أثر سلبى للأزمة المالية العالمية علي الاقتصاد المصرى ، ففى ديسمبر من عام ٢٠٠٧ كانت نســبة التضخم ٦،٩ % يبنما نجده فى نوفمبر من عام ٢٠٠٨ قد ارتفع إلى ٢٠،٣ % ، لينخفض فى ديسمبر من عام ٢٠٠٨ إلى ١٨،٣% بمقدار تغير ١١،٤ (٢١) .

كما أن الصادرات المصرية قد تأثرت كثيرا بهذه الأزمة كذلك حيث انخفضت فى اكتوبر من عام ٢٠٠٨ إلى ١٨٢١،٠ مليون دولار بعد أن كانت ١٩٠٨،٣ فى سبتمبر من نفس العام .

بينما زادت الوآردات من ٤٤٩٩،٦ مليون دولار فى سبتمبر من عام ٢٠٠٨، لتصل إلى ٤٧٣٣،٥ مليون دولارفى أكتوبر من نفس العام ليكون المـــــيزان التجارى به عجز – ٢٩١٢،٥ مليون دولار فى أكتوبر من عام ٢٠٠٨بعد أن كان – ٢٥٩١،٣مليون دولار فى سبتمبر من نفس العام بمقدار تغير ١٢،٤ % .

كما أن السلع تامة الصنع المصدرة من مصر إلى الخارج قد إنخفضت من ٧٢٢،٣

---

(٢١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :بحث عن ميزانية الأسرة بمصر (يناير ٢٠٠٧ = ١٠٠) .ص١

مليون دولار فى سبتمبر عام ٢٠٠٨ إلى ٦٨٤،٩ مليون دولار فى اكتوبر من نفس العام بمقدار تغير ٥،٢% كما إنخفض الوقود المصدر من ٨٣٤،٦ مليون دولار فى سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ٧٦١،٩ مليون دولار فى أكتوبر من نفس العام بمقدار تغير ٨،٧%

وعن الشركات الإستثمارية التى تم تأسيسها فى يناير٢٠٠٧ قفد كان عددها ٧٥١٨ شركة فى يناير من عام ٢٠٠٧ لتنخفض إلى ٦٩٧٤ فى يناير من عام ٢٠٠٨ بنسبة تغير –٧،٢ %، لينخفض رأس المال المصدر لشركات الأموال فى يناير ٢٠٠٧ من ٢٨،١ مليار جنيه ليصل إلى ١٨،٥ مليار جنيه فى يناير ٢٠٠٨بنسبة تغير –٣٤،٢ %

وعن الودائع لدى البنوك فقد بقيت فى مأمن من الاثار الخطيرة لهذه الأزمة حيث كان إجمالى الودائع فى أكتوبر ٢٠٠٨ /٧٦٨،٣ مليار جنيه مصرى ، لتصل فى نوفمبرمن عام ٢٠٠٨ / ٧٧٢،٧مليار جنيه مصرى ، بمعدل تغير شهرى ٠،٦% (٢٢) بعد أن كانت فى نوفمبر من عام ٢٠٠٧ /٦٩٧،٧ مليار جنيه فقط .

ثانيا : سوريا :

مما لاشك فيه أن سوريا مثل غيرها من الدول تتأثر بالأزمة المالية العالمية ، ويبدوا هذا التأثر وآضحا فى تراجع حجم الصادرات السورية الى النصف فى الاشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨ ، كما أن الاستثمارات الخليجية فى سوريا قد بدأت تتأثر وتتباطأ، ، ويلزم لاستمرار النمو الإقتصادى فى سوريا أن تُمول الاستثمارات بما لايقل عن ١٤ مليار دولار وإن كان يتوقع للنم الاقتصادى فى سوريا أن ينخفض إلى ٢،٥% فى عام ٢٠٠٩ بعد أن كان فى عام ٢٠٠٨ ٥% بينما يرتفع التضخم إلى ١٤ % .

وإن كانت الحكومة السورية قد إتخذت إجراءات للحد من الأثار السلبية لهذه الازمة مثل تخفيض أسعار الطاقة لاسيما فى المنشأت الصناعية مما يكونم له أثر على تحسين الصادرات .

كما أن تراجع حجم الإيرادات النفطية يعد من التحديات التى توآجه الاقتصاد السورى فى هذه المرحلة .

هذا وقد أكد الخبراء أن آثار هذه الأزمة سوف تستمر إلى عام ٢٠١٥ ، مما يوجب العمل الجماعى للحد من آثارها على الاقتصاديات العالمية (٢٣) .

كما أكد تقرير الأونكتاد حول الإقتصاد العالمى أن معدل النمو الإقتصادى فى معظم دول العالم سوف ينخفض إلى الصفر فى المائة بسبب الازمة المالية العالمية هذه ، كما أكد التقرير أن حجم الآنتاج فى الدول المتقدمة سوف ينخفض إلى ١،٥% ، وفى

---

(٢٢)البنك المركزى المصرى : الودائع والتسهيلات لدى الجهاز المصرفى ص١

(٢٣) تقريرالأزمة المالية العالمية ، والاقتصاد السورى middle east onl ine page 1

الولايات المتحدة الأمريكية يتوقع إنخفاض فى الناتج القومى إلى ١،٩% ، وفى منطقة اليورو يتوقع الإنخفاض إلى ١،٥٥% كما توقع التقرير الايتجاوز معدل النمو الإقتصادى فى الدول النامية عن٢،٧% (٢٤) .

ثالثا : السعودية :

أما عن دول مجلس التعاون الخليجى بصفة عامة ، فمن الملاحظ أن هذه الدول ستتمكن من تخطى الأثار السلبية للأزمة المالية العالمية ، وذلك بفضل فوائض العائدات البترولية ،وإن كان يتوقع فى دراسة لمعهد التمويل الدولى أن يتراجع متوسط النمو الاقتصادى فى هذه الدول من ٥،٧% عام ٢٠٠٨ لينخفض إلى ٤،٢% فى عام ٢٠٠٩

وإن كان معدل تراجع مستويات النمو فى السعودية خلال عام ٢٠٠٩ يعد وآضحا لاسيما وأن العجز فى موازنة عام ٢٠٠٩يصل إلى ٣١٧مليارردولار رغم ان ميزانيتها لعام ٢٠٠٨ قد حققت فائضاً يصل إلى ١٦٠ مليار دولار ، هذا وقد تكبد المؤشر العام تراجعاً بلغت نسبته ٧٥% خلال عام ٢٠٠٨ (٢٥) .

وإن كان المتوقع للمؤشر العام السعودى أن يرتفع بنسبة جيدة لاتقل عن ٥٠% عام ٢٠٠٩ ، ومما ساعد على ذلك التوجه الذى التزمته السعودية نحو الإبقاء على معدلات الإنفاق المرتفعة ، ودعم قيام المملكة بالعديد من المشروعات الضخمة ، والتى تعمل على دعم الشركات والمؤسسات التى تقوم وتنفذ هذه الأعمال .

رابعا : الإمارات :

تعد الامارات ثانى أكبر اقتصاد خليجى بعد السعودية حيث ترآجع النمو الاقتصادى للناتج المحلى الإجمالى من ٧،٥% فى عام ٢٠٠٨ إلى ٣% عام ٢٠٠٩، وذلك لتراجع النفقات فى الإمارات بصفة عامة .

هذا رغم أن الإمارات قد وفرت ضمانات للودائع المصرفية فضلاً عن البنوك الوطنية من المخاطر الائتمانية لإعادة تعزيز الثقة فى قطاع الخدمات المالية فى الإمارات .

هذا ومن الملاحظ أن المستثمرين الأجانب قد بدأو فى الهروب من السوق الاماراتية منذ أغسطس عام ٢٠٠٨ ، وقد بلغ حجم الخسائر التى تكبدها المتعاملون فى السوق الاماراتى نحو ٤٦٠،٧٦ مليار درهم وكان نصيب سوق دبى منها نحو ٢٦٨ مليارردرهم تُمثل نحو ٥٨،١٦% وكانت قيمة الخسائر فى سوق أبو ظبى٧٦ ،١٩٢

---

(٢٤) تقرير الأونكتاد .. (التقرير افقتصادى العالمى) ص١

(٢٥) **زينب مكى : تقرير: رغم التوقعات .. العرب والازمة المالية العالمية ص٢**

مليار درهم بنسبة ٤١،٨٤%، كما حدث أن تراجعت قيمة الأسهم فى السوق الإماراتى فى نهاية٢٠٠٨إلى حوالى ٣٦٣ مليار درهم مقابل ٨٢٣ مليار درهم فى بداية عام ٢٠٠٨ .

كما خسر المؤشر العام لسوق الإمارات ٣٥٠٠ نقطة أيضاً خلال عام ٢٠٠٨ بنسبة تراجع ٥٧%، رغم أنه فى عام ٢٠٠٧ قد بلغت نسبة ارتفاعه نحو ٤٩،٢% .

كما لحقت القطاعات فى الامارات انخفضات كبيرة أيضاً فقد لحق بقطاع المرافق العامة انخفاضاً بنسبة ٨٣،٧ %، ثم تلاه قطاع العقارات والإنشاءات بنسبة انخفاض ٨٢،٦%، وفى المرتبة الثالثة فى الانخفاض جاء قطاع الإتصالات بنسبة انخفاض قدرها ٧٠،٧ % ، وقطاع الاستثمار والخدمات المالية بنسبة انخفاض قددرها ٦٩،٩ % ثم قطاع البنوك ٦٧،٩% (٢٦) .

خامسا : الكويت :

اولاً : قامت الحكومة الكويتية بتخصيص مبلغ مقداره ١٣١ مليار دولار لتمويل المشروعات وتدريب العاملين والإداريين فى مجال صناعة الخدمات المالية .

ثانياً : كما قامت الحكومة الكويتية كذلك بمواجهة الأزمة المالية العالمية بوقف توظيف المزيد من الموظفين فى الدوائر الرسمية الحكومية ، حتى تقل النفقات اللازمة لهذا المجال .

ثالثاً : تكليف الهيئة العامة للإستثمار بإنشاء محفظة استثمارية طويلة الأجل بالتعاون مع المؤسسات الحكومية الأخرى للاستثمار فى سوق الكويت للأوراق المالية وفق أسس استثمارية موضوعية ومهنية ، لدعم الاقتصاد الوطنى الكويتى ، والتى بالفعل بدأت هذا العمل بنحو ٥ مليار و ٤٠٠ مليون دولار وبما يعادل ٤% من القيمة السوقية للشركات المدرجة فى سوق الأوراق المالية الكويتى .

رابعا : دعم أجواء الثقة ، وتكريس دعائمها ، لما فى ذلك من إرساء للاستقرار فى السوق المالى الكويتى .

خامسا : العمل على احتواء التداعيات السلبية للأزمة المالية على القطاعات الأخرى فى الاقتصاد .

سادسا : البحرين :

حققت البحرين نمواً فى عام ٢٠٠٨ مقداره ٦،٠٢٥ % ، ويتوقع أن يستمر ذلك فى عام ٢٠٠٩ ، وهذا يُعد مؤشراً طيباً للاقتصاد البحرينى والذى يفوق معدل النمو فيه معدل التضخم والذى لايتعدى ٦% فى عام ٢٠٠٨ ، ويتوقع أن يستمر ذلك فى عام ٢٠٠٩ .

---

(٢٦) كريم حجاجى : المصدر السابق ص ١

كما أن قطاع الصناعة حقق نمواً يُتوقع له الاستمرار رغم الأزمة المالية العالمية والذى حدث نتيجة توجه الأموال من سوق الأوراق المالية نتيجة الفزع الذى حدث فى هذه الأسواق إلى قطاع الصناعة ، وإن كان هناك توقع لتراجع الطلب على منتجات القطاع الصناعى فى عام ٢٠٠٩ .

هذا وإن كان قطاع النقل فى البحرين يُتوقع له أن يتأثر بالأزمة المالية نتيجة لانخفاض الطلب على استئجار البوآخر بنسبة ٢٠% خلال عام ٢٠٠٩ ، كما يُتوقع تراجع أسعار النفط فيه بنسبة ٦٠ % مما يُؤدى إلى تراجع عائد النقل البحرى بنسبة ٢٥% خلال عام ٢٠٠٩ .

سابعا : السودان :

قام بنك السودان بتقرير السياسات اللآزمة لمواجهة الأزمة على مستوى السودان ومن ذلك مايلى :

١- العمل على إقرار الإجراءات اللازمة للحد من حجم التأثر فـــى الاقتـــصاد نتيجـــة الأزمة المالية العالمية .
٢- ضرورة توسيع فرص التبادل الدولى بين السودان وغيرها من الدول لاسيما افريقيا وجنوب وشرق اسيا .
٣- العمل على استخدام صيغ وأدوات تمويل جديدة تحقق أهداف النظام المصرفى فى السودان .
٤- ضرورة الحفاظ على معدل نمو لايقل عن ٦% .
٥- العمل على الحفاظ على معدل للتضخم لايقل عن ٨% .
٦- المحافظة على استقرار ومرونة أسعار الصرف بالسودان .
٧- ضرورة التزام البنوك باحتياطى قانونى لايقل عن ٨% من جملة الودائع بالعملـــة المحلية والأجنبية بنسبة أقل بـــ٣% عن ما كان مقررًا قبل ذلك فى السودان حيث كانت النسبة ١١% .
٨- توجيه البنوك إلى ضرورة أن تحتفظ بنسبة لاتقل عن ١٠ % من جملة ودائعها فى شكل سيولة نقدية داخلية .

ثامنا :الأردن :

بدأت ملامح الأزمة المالية العالمية على الأقتصاد الأردنى تظهر فى الآتى :
١- ضعف تمويل المؤسسات المالية للمشروعات الهامة والحيوية لاســيما مــشروعات النقل ومشروعات المياه والطاقة .
٢- زيادة نسب الاستيراد وتكاليفه مما يحمل الموازنة بعبء إضافى فى ظل هذه الأزمة
٤- بقاء ميزان المدفوعات فى حالة عجز ، وكذلك الميزانية العامة والمتوقع أن يتجاوز ١،٣ مليار دينار .

٥- تأثر المساعات التى تقدم للأردن بالأزمة المالية العالمية والذى تلقى بظلالها علـــى الاقتصاد الأردنى لاسيما فى عام ٢٠٠٩ .
٦- ضعف المقدرة على تمويل المشروعات الاســتيراتيجية الهامــة علـــى مــستوى الاقتصاد الأردنى مثل مشروع تطوير مصافى البترول فى الأردن .
كما أن المؤشر العام لسوق الأوراق المالية قد تراجع بنسبة ٢٤،٩% مسجلاً ٢٧٥٨ نقطة بينما كان فى ٢٠٠٧ / ٣٦٧٥ نقطة ، كما يعد من الأثار الــسلبية التـــى لحقـــت بالسوق الأردنى انخفاض الرقم القياسى لأسعار الأسهم بنسبة ١٧% ، هــذا ونجــد أن حجم التداول فى عام ٢٠٠٨ قد بلغــت ٢٨،٦ مليــون دولار ، بنــسبة ارتفــاع ٦٥ %بالمقارنة بعام ٢٠٠٧ (٢٧) .

تاسعاً : اليمن :

تأثر الاقتصاد اليمنى بصورة كبيرة بالأزمة المالية العالمية ، وقد بدا ذلك من خـــلال الأتى :

١- التراجع الذى لحق أسعار البترول ، والذى بلاشك تُمثل عوائده مصدراً هاماً من مصادر التمويل فى اليمن .
٢- معاصرة الأزمة المالية العالمية لما لحق بالاقتصاد اليمنى من كوارث فى عام ٢٠٠٨ كالفيضانات التى عصفت باليمن فى أكتوبر من عام ٢٠٠٨ ، والتى ألحقت بالاقتصاد اليمنى خسائر لاتقل عن مليار دولار .
٣- إنخفاض الدخل القومى بصورة كبيرة نتيجة الأزمة المالية العالمية ،نتيجة لتراجع حجم الاستثمارات الخارجية فى قطاعى الغاز والبترول .
٤- ارتفاع تكاليف وأعباء البنوك اليمنية نتيجة الأزمة المالية العالمية .
٥- توقع خسائر انهيار أسعار النفط بمقدار ٥،١ مليار دولار .

عاشرا : قطر :

يُتوقع فى قطر أن يتم انخفاض فى القيم الايجارية بنسب تبدأ من ١٠ % إلى ٤٠% خلال الشهور الأولى من عام ٢٠٠٩ ، وقد اختتمت سوق الاوراق المالية بالدوحة ٢٠٠٨ بخسائر وصلت إلى ٣٠،٦% عند مستوى ٦٦٨٦،١٢نقطة بينما كانت فى بداية ٢٠٠٨ ٩٦٣٣،٧٧ نقطة ، الا أن هذا لاينفى وجود قطاعات قوية فى الاقتصاد القطرى ، كما شهدت قيمة التداولات ارتفاعاً فى نهاية ٢٠٠٨ نحو ٧٠٠مليون ريال ، كما وآصلت المحافظ المحلية الشراء لكل ما يعرض من أسهم خلال عام ٢٠٠٨ لدعم السوق والعمل على استقراره (٢٨) .

---

(٢٧) المصدر السابق ، ص١
(٢٨) المصدر السابق ص٣

أفريقيا والأزمة المالية العالمية :

مما لاشك فيه أن الاقتصاديات الافريقية تتأثر سلباً بالأزمة المالية العالمية ويدلل على ذلك بما يلى :

أولاً : تراجع معدلات النمو ، وتأثر البورصات المالية فى أفريقيا سلباً بهذه الأزمة مثل بورصة أوغندا ، وتنزانيا ، وكينيا ، ومصر وجنوب أفريقيا ، حيث ينسحب المستثمرون الدوليون من هذه الأسواق (٢٩) .

هذا وقد أكد خبراء الاقتصاد المجتمعون فى كمبالا فى ٣٠ /١٠/٢٠٠٨ أن الاقصاديات الإفريقية تشعر وبلاشك بالآثار السلبية للأزمة المالية العالمية ، حيث بدأ التراجع يلحق العديد من القطاعات بها ، كما أن الأزمة بالنسبة لافريقيا مازلت فى مرحلة تتكشف آثارها كما صرح بذلك لويس كا سيكيند كبيرالاقتصاديين فى بنك التنمية الافريقى (٣٠) .

ثانيا : تأثر قطاعى التصدير والسياحة فى القارة الافريقية .

ثالثا : تأثر تحويلات العاملين بخارج القارة .

رابعا : انخفاض تدفقات المساعدات التى تُقدم للقارة نتيجة هذه الأزمة .
خامسا : تراجع النمو الاقتصادى بها الى ٥% بعد أن كان ٨% .

الحلول المقترحة لتفادى الآثار الخطيرة للأزمة المالية العالمية على قارة افريقيا :

أولاً : ضرورة مضى الدول الافريقية بخطوات سريعة وحثيثة نحو الإصلاح بجميع أنواعه سواء كان إقتصادى أو سياسي او اجتماعى .
ثانياً : العمل على الحفاظ على القطاعات والكيانات الاقتصادية بها منظمة ومؤدية لدورها الفعال فى خدمة الاقتصاد .
ثالثاً: العمل على تعزيز قدر كبير من المرونة حتى يمكن أن نُخفف من الأثار الاقتصادية للأزمة على الدول الافريقية .

---

(٢٩) ، تقرير الخبراء حول الأزمة المالية العالمية والاقتصاديات الأفريقية مؤتمر كمبالا فى ١٠/٣٠ /٢٠٠٨ ص١ .
(٣٠) المصدر السابق : ص١

رابعاً : العمل على تنويع أسواق الدول الافريقية لاسيما فيما يخص الأسواق التى يتم التصدير لها من الدول الافريقية ، والعمل على تحويل مسارها ما أمكن بعيداً عن بؤرة الأزمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى غيرها من الدول الأسيوية البعيدة إلى حد ما عن بؤرة هذه الأزمة .
خامساً : ضرورة الحد من النفقات لاسيما وأن الأموال التى تتدفق لها من الخارج ستقل نتيجة لهذه الأزمة المالية العالمية .

٣- الأزمة المالية العالمية والاتحاد الاوربى :

إن الاتحاد الأوربى كيان قوى وكبير ومتماسك ، ولكن الأزمة المالية العالمية جاءت كريح عاتية اهتزت أمامها ثوابت هذا لكيان كما اهتز كيان الدول الكبرى فى المجتمع الدولى ، ويؤكد ذلك :
الاعتراض من داخل الاتحاد الأوربى على إقامة صندوق للإنقاذ فى أوربا، كما أن الكيانات الاقتصادية الكبرى التى انهارت فى أوربا أفقدت القارة صوابها ومن هذه الكيانات بنك (برادفورد- برينلى) البريطانى ، ومؤسسة (فورتيس)المصرفية الدنماركية البلجيكية ، وبنك (ديكسيا) الفرنسى البلجيكى .

ومن هنا فلم تكن القارة على مستوى المسئولية فى موآجهة هذه الأزمة حيث بـــدأت الدول تتصرف فُرادى ، فها هى ايرلندا تقوم بضمان جميع الإيداعات الموجـــودة فـــى مصارفها ، مما جعل الأموال تتدفق عليها بحثاً عن ملاذ آمن فى ظل هذه الأزمة .

حتى إن أمريكا قامت بهذه الإجراءات المنفردة عن أوربا حيث قررت كما ذكرنـــا إقرار خطة قيمتها ٧٠٠ مليار دولار لانقاذ البنوك المتعثرة فيها . (٣١)

وعندما تبلورت الأفكار الاتحادية فى أوربا عن إقرار خطة عامة لدول الاتحاد كلها لم توافق المانيا على ذلك والتى بررت ذلك بأنها لاتوافق على دعم الاتحاد الاوربى من خلال أموال الضرائب الألمانية ، حتى قال جوزيه مـــا نويـــل باروســـو رئيـــس المفوضية الأوربية (إننا نُطالب دول الاتحاد إلى تعزيز التعاون بينها فـــى ظـــل هـــذه الأزمة لتعود الثقة للأسواق) (٣٢) .

وهذا ما حدا بدول الإتحاد الاوربى إلى أنه لابديل عن الاتحاد فـــى موآجهـــة هـــذه الأزمة جماعات فقد قام زعماء من ١٥ دولة وهم الأعضاء فى منطقة اليـــوروا حيـــث قرروا التدخل بشراء الحكومات الأوربية حصصاً كبيرة فى البنوك للتخفيف من وطـــأة الأزمة المالية عليها وقد تعهدوا بضخ مبلغ مقداره ٢،٧٨ ترليون دولار .

---

(٣١) تقرير سنوى الازمة المالية والاتحاد والاوربى ، ص١

(٣٢) المصدر السابق ، ص ٢

ولكن ولكون هذا التحرك الجماعى قد جاء متاخراً فإن الأزمة المالية ظلت مستفحلة وقائمة مما أدخل الدول الأوربية فى حالة من الركود لاسيما دول منطقة اليوروا ، ممـــا حدا بالدول الأوربية أيضاً إلى ضح ٢٠٠ مليار يوروا بما يمثـــل ١،٥% مـــن النـــاتج المحلى الإجمالى للاتحاد الأوربى .

ولكن ومن الإخفاقات التى مُنى بها الاتحاد الأوربى فى موآجهة هذه الأزمـــة هـــو عجزه عن الاتفاق على خفض ضريبة القيمة المضافة على البضائع الصديقة للبيئة .

<u>الأزمة المالية العالمية وأثرها على حركة الاندماج عالميا :</u>

إن حجم صفقات الإستحواز والإندماج بين الـــشركات خـــلال العـــام ٢٠٠٨ قـــد انخفضت بنحو ٢٩% مقارنة بالعام ٢٠٠٧ .

<u>وقد أرجع الاقتصاديون أسباب ذلك إلى ما يلى :</u>

١- الصعوبات الكبيرة فى عمليات التمويل لاسيما وأن بؤرة الأزمة المالية العالميـــة كانت فى التمويل العقارى .

٢- ما لحق بالقيمة السوقية للعديد من المؤسسات المالية العالمية من خـــسائر والتـــى أشرنا اليها فى هذا البحث .

٣- تراجع الشركات التى تبغى الاندماج عن ذلك وقد بلغ عدد الشركات عــن ١٣٠٩ صفقة اندماج بقيمة مالية ٩١١ مليار دولار .

ويمكن التمثيل على أكبر صفقة تم التراجع عنها فى عام ٢٠٠٨ وهى الصفقة المتمثلة فى تراجع مؤسسة (بى اتش بى بيليتون) عن شراء (ريوتينتو) الايطاليــة للتعــدين بقيمة ١٤٧،٥ مليار دولار (٣٣) .

---

(٣٣) htt:// www > moheet> com / bage3

الفصل الثالث
الرؤية الدولية لحل الأزمة المالية العالمية

لما كان منشأ هذه الأزمة هو الولايات المتحدة الأمريكية فيقدر من فقد ملكية عقاره فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الأزمة حوالى ٢ مليون أمريكى وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم ، ونتيجة لذلك تضررت المصارف الدائنة لهم .

وقد بدا ذلك وآضحاً من خلال هبوط أسهمها فى أسواق المال مما حدى بشركات عقارية كثيرة – كما ذكرنا – الى إعلان إفلاسها ، وعن أثر ذلك على الإقتصاديات العربية فإن التقارير تشير إلى خسارة لاتقل عن ٢٥٠٠ مليار دولار ،

كما توقفت نحو ٦٠% من مشروعات التنمية فى دول مجلس التعاون الخليجى فقط ، ويقدر ذلك بنحو ٦٠٠ مليار دولار ، وذلك بسبب انهيار الأسواق المالية والتراجع فى أسعار النفط عالمياً نتيجة الكساد الذى حل بالعالم نتيجة هذه الأزمة .

إن الأزمة المالية العالمية قد أحدثت آثاراً أخرى بعيدة عن التأثير المباشر لها ، ومن ذلك كثرة الهجرة من الدول الفقيرة ــ التى بها مشاكل أقتصادية مثل تدنى نصيب الفرد من الدخل القومى ، واستفحال مشاكل مثل البطالة والفقر ــ إلى الدول التى تتميز باقتصاد ذا هياكل قوية وتمكنه أدواته المتوفرة لديه أن يتخطى آثار هذه الأزمة المالية سواء كان ذلك اجتماعيا أم أقتصاديا بأقل خسائر ممكنة .

ووسط هذه الأثار السلبية للأزمة المالية العالمية نجد أن هناك من قد يستفيد من هذه الأزمة إلى حد ما مثل المؤسسات التى تُقدم خدمات الترجمة ، إما عن طريق الهاتف أو عن طريق موقعها على مدار اليوم مثل مؤسسة(لاين سيرفيسيز) والتى يعمل بها مالا يقل عن ٥٢٠٠ مترجم يتحدثون مالا يقل عن ٧٦ لغة من اللغات الشائعة على مستوى العالم (٣٤) ، ونظراً لأن الأزمة المالية العالمية قد يزيد معها المهاجرين واللاجئين إلى الدول المتقدمة مما يعنى كثرة الاستعانة بهذه المؤسسة وما على شاكلتها لاسيما فى المطارات والجمارك ، لتقديم خدمات الترجمة وفهم لغة المهاجرين إلى الدول المتقدمة ، ومما لاشك فيه أن غياب القيم الأخلاقية عن حركة الأنظمة

---

(٣٤) صباح جاسم ، (تداعيات الأزمة المالية العالمية) ص٢

الاقتصادية المعاصرة يُعد هو السبب المباشر فى استفحال وتفشى هذه الأزمة المالية مما جعل بابا الفاتيكان يقول (إن الثقافة المعاصرة هى السبب فى حدوث الأزمة وأنها قد أبعدت الناس عن الأخلاق مما أدى إلى فقدان الدول لهويتها الحقيقية) (٣٥).

أثر الأزمة على الاحتياطى العالمى من الذهب :

إن أكبر مخازن الذهب فى العالم والذى يقع فى جنوب أفريقيا قد أصبح خاوياً تقريباً من الذهب ، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية حيث هرول أصحاب الاستثمارات بتحويل أموالهم إلى الذهب ، حتى أن الرئيس التنفيذى لمصانع (رند جوف ميليت) قد قال (أنه لاحدود الآن فى الطلب على الذهب) مما حدا بكبار المستثمرين بتنامى طلبهم على السبائك الذهبية ، والتى وضعوها فى خزائن خاصة لكى ينجو من الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية).

أثار الأزمة المالية العالمية على النفط :

مما لاشك فيه أن سبب هذه الأزمة هو أقتصادى بلاشك وينبع من التناقض بين انخفاض طلب المستهلك وزيادة أسعار وعرض المنتج ، مما دفع بأصحاب الأعمال إلى تسريح الكثير من العمال لخفض الانتاج ، وبالتالى ضعف الطلب أكثر فأكثر .

آثار الأزمة المالية العالمية على إيرادات الدول من الضرائب :

إن الضرائب تُمثل للدول لاسيما الصناعى منها المورد الأساسى للميزانية العامة لهذه الدول ، وقد تاثرت هذه الإيرادات كثيراً لاسيما مع زيادة نسب البطالة مع استفحال الازمة مما أفقد المنتج ربحيته ، والانتاج زيادته .

أثر الأزمة المالية على التعليم :

مما لاشك فيه أن الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية قد طالت جميع أنواع القطاعات بما فيها قطاع التعليم ، ومنها الجامعات ، حيث ترتب على هذه الأزمة أن تقلص حجم المنح المقدمه لهذه الجامعات ، كما قامت العديد من الكليات برفع رسوم القيد بها .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية قلصت الكليات حجم المنح المقدمة منها حيث قلصت كلية (اوبرلين) حجم منحها إلى نحو ١٥% خلال الشهور الاربعة الأخيرة من عام ٢٠٠٨ .

كما زآدت الرسوم بالجامعات إلى نحو ١٧٥% منذ بداية عام ١٩٩٢ وهو معدل يفوق الزيادة التى لحقت مؤشر أسعار المستهلكين والذى إرتفع فى الفترة المذكورة إلى ٤٨%.

---

(٣٥) المصدر السابق ، ص١

كما تقلص حجم المنح لجامعة (ويسكونسن) إلى ١٨% منذ بداية عام ٢٠٠٨ ، مما حدا بالكثير من الطلاب إلى الإقبال على الكليات الأقل تكلفة ، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية ، وما أحدثته من كساد وركود .

أما عن الجامعات فى بريطانيا فإن لائحة التايمز للتعليم العالى (QS-) والتى تهتم بتصنيف الجامعات على المستوى العالمى ، قد أظهرت تراجع جامعتى(اوكسفورد ، وكمبريدج) لصالح جامعة (ييل yale) (٣٦) .

هذا ومما لاشك فيه أن التعليم العالى يُعد صناعة تُسهم فى النمو الاقتصادى فى جميع دول العالم وبقدر تأثرها بالأزمة المالية العالمية يظهر الأثر وآضحاً على القطاعات الأخرى فى المجتمعات سواء كان منها النامى أو المتقدم .

ويُؤكد (جون جريسوولد) المدير المسئول عن الشئون المالية للكليات فى الولايات المتحدة الأمريكية لاسميا الكليات الصغيرة منها أن جحم المنح الصغيرة بالنسبة لمعظم هذه الكليات قد تقلص بنسبة ٣٠% أو أكثر مما يُوجد حالة من القلق على مستقبل هذه الكليات فى ظل الأزمة المالية العالمية

أثر الأزمة المالية العالمية على الشركات :

إن الشركات الرأسمالية فى العالم لاسيما فى الولايات المتحدة الامريكية قد تأثرت كثيرا بالأزمة المالية العالمية حتى أن إدارة مصانع السيارات فى بريطانيا (جاجوار) قد تقدمت للحكومة البريطانية طالبة قرضاً قيمته مليار ومائة وثمانون مليون دولار تُسدد خلال عامين ، وذلك لمحاولة تفادى آثار الأزمة المالية العالمية والتى تسببت فى انخفاض الطلب على السيارات ، ولصعوبة حصولها على قروض من الجهات المقرضة سوى الحكومة (٣٧) .

كما قدمت الحكومة الأمريكية للمجموعة المالية الأمريكية ضمانات قيمتها ثلاثمائة وستة مليارات من الدولارات ، مما أدى إلى ارتفاع أسهمها فى وول ستريت يوم الاثنين الموافق ٢٦ / ١ /٢٠٠٩ بعد أن تهاوت الأسهم الخاصة بها وانخفضت انخفاضات كبيرة لاسيما وأن لهذه المؤسسة فروعاً فى أكثر من مائة دولة فى العالم .

---

(٣٦)) شبكة النبا لمعلومات (بوآدر تأثيرات الازمة المالية على مؤسسات التعليم فى العالم) ص ١،٢

(٣٧) الازمة المالية العالمية ، شركات رأسمالية تطلب المساعدات ، تقرير عن الأزمة المالية العالمية ص ٢

هذا ونظرا لكل هذه الأثار السلبية التى أوردناها تبارت الدول فى انتهاج السياسات اللازمة لدرء خطر هذه الأزمة على المستوى المحلى ، والاستعداد للتعاون للخروج منها دولياً ومن ذلك :

١-السياسات المنتهجة للحد من آثار الأزمة المالية العالمية

نظراً لخطورة هذه الأزمة واستفحالها ، فإن العديد من الدول قد بادرت بالعديد من الإجراءات التى تساهم فى الحد من آثار هذه الأزمة المالية العالمية ، فقد قامت الحكومة الالمانية بتقديم ما قيمته ٥٠٠ مليار يوروا مساهمة فى انقاذ ودعم البنوك بها .

كما قدمت فرنسا أيضاً خطة أبان عن ملامحها الرئيس الفرنسى ساركوزى والذى قال فى البرلمان الأوربى (يجب أن يتم التأميم الجزئى للشركات الصناعية) كما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية خطة لانقاذ البنوك بها لاسميا المشرف منها على الانهيار والافلاس تتضمن مبلغاً قيمتها ٧٠٠ مليار دولار ، وانتهاج ما يطلق عليه : (إجرآءات غير مسبوقة تتضمن تدخل من الدولة فى قطاع الأعمال الخاص) لاسيما وأن البيت الأبيض قد ذكر أن آثار هذه الأزمة ستستمر إلى الربع الاول من عام ٢٠٠٩

وقد قال الرئيس ساركوزى (إن الأزمة التى نُواجهها ليست عابرة ، ولكنها أزمة هيكلية ، وأنها تحثنا على العمل بسرعة وبقوة ، وأن ردنا على هذه الازمة هو الاستثمار حيث أنه أفضل السبل لدعم قطاع الأعمال ، وتوفير الوظائف فى الوقت الحالى وهو الطريقة الوحيدة لإعداد وظائف للغد) .

وقد وضعت فرنسا خُطة للنهوض بالإقتصاد ومقدارها ١٠،٢٣ مليار يوروا منها ٥ مليون يوروا تضخ فى البنية التحتية فى قطاعى النقل والطاقة ، كما قدمت فرنسا حوالى ٢٦ مليار يوروا فى شكل قروض وتخفيضات ضريبية لشركات الاستثمار فى عام ٢٠٠٩ (٣٨) .

تقدير هذه الخطة :

يرى البعض أن خطة الإنقاذ التى إقترحتها الإدارة الأمريكية تُعطيها حق التدخل بصورة غير مسبوقة فى إدارة الأسواق ، الأمرالذى قد يُخل بالقواعد المعمول بها فى إقتصاديات السوق الحر عن طريق السماح بدور أكبر للدولة فى توجيه الإقتصاد الوطنى.

---

(٣٨) خطة تحفيز لانعاش الاقتصاد الفرنسى، ص١

معالم تخطى الأزمة من خلال مشروع الاتحاد الأوربى :

لقد وضع الاتحاد الأوربى منهجاً وآضحاً لإعادة الانتعاش إلى الاقتصاد فى دُولـــه على النحو التالى :

أولاً : العمل على تشجيع الاستهلاك ، ودعمه بما يُؤدى إلى دعم الطلب ، والخـــروج من الركود الذى حل بالدول الأوربية مثل بريطانيا ، كمـــا حـــل بالولايـــات المتحـــدة الأمريكية .

ثانياً: ضرورة دعم ومساعدة القطاعات الصغيرة والمتوســـطة وذلـــك لكونهـــا مـــن القطاعات التى رغم صغر حجمها ومقدرتها ، لم يكن التأثير الذى لحقها علـــى نفـــس القدر من الخطورة التى لحقت القطاعات الكبرى فى الاقتصاد .

ثالثاً : العمل بشتى الوسائل على دعم وانقاذ المؤسسات الكبرى فى الاقتصاد لاســـيما الصناعات الكبرى والثقيلة والتى تُعد من معالم الاقتصاديات المتقدمة .

رابعا :اعتماد السياسات اللآزمة لاجراء تخفيضات كبيرة للضرائب الخاصـــة بالقيمـــة المضافة ، لما لهذا من أثر وآضح على دعم القطاعات الاقتصادية فى هذه المجتمعات .

خامساً: تبنى برنامج إقتصادى يهدف إلى الحد من التأثير الخطيـــر للأزمـــة الماليـــة العالمية على المواطنين من أسر ، وعمال ، ومقاولين ، وذلك بتعبئة جميـــع الوســـائل المتاحة سواء على الصعيد الأوربى أو الوطنى فى إطار الجهد المنظم والمنـــسق بـــين دول الاتحاد .

سادساً : العمل على مساعدة القطاعات التى تضررت من الأزمة المالية العالمية مثل قطاع السيارات والبناء، كما أنه ومما لاشك فيه أن الحل المبدئى الذى لابد منه لتهيئـــة الأوضاع لكى تُؤتى الجهود الدولية ثمارها على المستوى الدولى **ومن ذلك مايلى :**

١- ضرورة عودة الثقة للقطاعات الاقتصادية بين قطاعات الاقتصاد فى العالم ، وقـــد أكد الرئيس الصينى على ذلك فى حديثه فى بكين فى ٢٤ /١٠ /٢٠٠٨ بحضور قـــادة ٤٥ دولة فى قمة بكين والتى تصدرت الأزمة المالية العالمية أعمالها فقال (فقط بالثقـــة القوية والجهود يمكننا أن نُواجه هذه الأزمة) (٣٩) .

٢- اتخاذ الإجراءات اللآزمة لضمان استقرار النظام المالى المحلى فى الصين .

٣- اتخاذ الإجراءات اللآزمة لزيادة السيولة فى الأسواق لدعم الطلب المحلى ، وتنشيط قطاعات الاقتصاد الوطنى .

٤ - التأكيد على دعم التعاون الدولى بين الدول والأمم لموآجهة هذه الأزمة .

كما دعت قمة (الاسيم) هذه إلى ضرورة اتباع مايلى لمواجهة الأزمة المالية العالمية :

---

(٣٩) قادة آسيا وأوربا يبداون قمتهم فى بكين حول الأزمة المالية العالمية ، تقرير اخبارى ،
http.//www arabic 2008 page2

الاجرءات المقررة من خلال قمة (الاسيم)

أولاً : العمل على ضرورة معالجة العلاقة بين الابداع المالى ،والتنظيم بشكل ملائم ، مع الحفاظ على سياسات اقتصادية كلية سليمة .

ثانيا: العمل على اتخاذ اجراءات ضرورية ولآزمة للحفاظ على الاستقرار للنظام المالى العالمى .

ثالثا : العمل على إقرار اصلاح فعال وشامل للنظام النقدى والمالى العالمى .

رابعا: القيام بالمبادرات اللآزمة فى هذا المجال

خامساً: ضرورة أن يقوم صندوق النقد الدولى بدورهام فى هذا المجال من أجل دعم الاقتصاد الدولى ، ومساعدة الدول الفقيرة والتى تأثرت بشكل خطير بهذه الأزمة

سادساً : العمل على تعزيز التعاون الدولى لدعم واقرار السياسات اللآزمة لمواجهة الأزمة المالية العالمية .

سابعاً : العمل على إقامة أسواق مفتوحة ذات قواعد ثابتة ومستقرة ، وتعد هذه الدعوة موجهة من رئيس المفوضية الأوربية (جوزيه باروسو)خلال اجتماع أسيم

* * * * * * * * * * * * * * * * * *

* * * * * * * * * *

الفصل الرابع
نظرة الاقتصاد الاسلامى للأزمة
المالية العالمية ، وكيفية الخروج منها

تمهيد :

مما لاشك فيه أن الاقتصاد الإسلامى يحتوى على الكنوز التى تُؤهله لكى يُقيم أسساً اقتصادية قوية ، ودعائم ثابتة لايوجد معها ما يمكن أن نُسميه بالأزمات الهادمة للاقتصاديات والملحقة ببنيتها الدمار ، وبقطاعتها الخسائر الفادحة ، وما ذلك إلا لأن هذا الاقتصاد به من الأدوات والوسائل مالا يُمكن أن يُوجد فى نظام اقتصادى وضعى آخر .

ومما يميز هذا الاقتصاد ليس قدرته فقط على الإنطلاق الآمن للقطاعات الاقتصادية وفقط ، ولكن يتميز هذا الاقتصاد أيضاً بكونه قادراً على منع التعرض للأزمات ، وإذا حدثت فهى عبارةعن أثر لتصرف خالف قواعد هذا الاقتصاد ، وبعودته اليه تزول تلك الاثار .

ويمكن أن تعالج تلك الأثار من خلال ما قرره من ضوابط وأعده من أسس تعيد للأفراد الخارجين عن قواعده رشدهم والتزامهم ، وبيقى العيب ليس فى الاقتصاد الاسلامى عند ظهور هذه الهنات ، وإنما فى تصرفات الأفراد ويؤكد ذلك مايلى :

سبب الازمة فى ميزان الاقتصاد الاسلامى :

لما كان سبب الأزمة هو موضوع الرهن العقارى، فإن ما حدث فيه من تصرفات أدت إلى هذه الأزمة فإن للاقتصاد الاسلامى موقفه من ذلك ،وهو أنه لما كان الرهن العقارى يعنى أنه تعاقد يتم بين مالك لعقار ، ومشترى ، وممول لذلك من مؤسسات مالية وبنوك ، على أن يدفع المشترى جزءًا من الثمن ، ويدفع الممول الباقى ويصير هذا قرضاً فى ذمة المشترى بفائده .

ويرى الاقتصاد الاسلامى أن مثل هذا التصرف غير جائز ، وفقا لما جاء فى قرار مجمع الفقه الاسلامى الدولى رقم ٥٢ /٦/١ دورة مارس ١٩٩٩ (٤٠)ويمكن أن يحل محل ذلك شراء العقار من خلال المؤسسات المالية ، والقيام ببيعه مرابحة ، أو إبرام عقد استصناع مع العميل لبناء المبنى ، أوما يمكن أن يُطلق عليه المشاركة التأجيرية وبمقتضاها يشترك العميل والمؤسسة المالية فى شراء عقار ثم تقوم المؤسسة المالية بتأجير الحصة التى تخصها للعميل ، وتقوم فى كل عام ببيع جزء من هذه الحصة حتى ينتهى العقد بتملك العميل للعقار ، كما يرى الاقتصاد الاسلامى أن عملية

---

(٤٠) د/ محمد عبد الحليم عمر ، المرجع السابق ، ص ٤

إعادة بيع العقار المرهون مرة أخرى مسالة غير جائزة شرعاً ، لان الرهن حق على عين ولايجتمع حقان على عين وآحدة .

كما أن مما أحدث هذه الأزمة أيضاً هو ما يُطلق عليه فى الاقتصاد الوضعى : (بالتوريق) والذى يعنى أن تقوم المؤسسات التى مولت العقار للعميل ــ وبقى لها عليه الالتزام بهذا الدين ــ ببيع هذا الدين بمقابل بتم تعجيله لها ، ويكون فى الغالب أقل من قيمة الدين ، ولكى تقوم المؤسسات التى حصلت على هذا الدين بإصدار سندات بقيمة إسمية متغايرة لتطرح فى إكتتاب عام ، وتُباع للأفراد والمؤسسات مرة اخرى ، وهنا تحصل الشركة التى أصدرت هذه السندات على الفرق بين قيمة القرض ، وما تم دفعه بالفعل ، كما يحصل حملة السندات على الفوائد .

ويمكن لهم أن يقوموا ببيع السندات لغيرهم ، وهكذا نجد أن هناك تصرفات عديدة تتم على عين وآحدة مما يحملها بالتزامات أكبر بكثير من قيمتها الحقيقية ، ويرى الاقتصاد الاسلامى أن هذه المسألة لا تجوز شرعاً، وذلك لان هذا من باب بيع الدين المنهى عنه شرعاً .

وقد جاء فى قرار مجمع الفقه الاسلامى التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامى رقم ٩٢ /١١/٤/ دورة ١١ فى شهر نوفمبر ١٩٨٨(ولايجوز بيع الدين المؤجل بغير الدين بنقد معجل من جنسه ، أو من غير جنسه لافضائه إلى الربا ، كما أنه لايجوز بيع الدين بنقد مؤجل من جنسه ، أو من غير جنسه لأنه يُعد من بيع المؤجل دفعه بالمؤجل قبضه (الكالىء بالكالىء) (٤١) .

ومما يُؤكد عدم جواز هذه المسالة أن ما تقدمه شركات التوريق للمؤسسات المالية صاحبة الدين والمرهون لديها العقار أقل بكثير من القيمة الحقيقية لهذا الدين وليس قيمة مثيله له .

ولأن من الشروط التى ترجع إلى المعقود عليه أن يكون موجوداً فلا ينعقد بيع المعدوم و ماله خطر العدم كبيع نتاج النتاج بأن قال : بعت ولد ولد هذه الناقة وكذا بيع الحمل ، لأنه إن باع الولد فهو بيع المعدوم ، وإن باع الحمل فله خطر المعدوم .

وكذا بيع اللبن في الضرع ، لأن له خطر لاحتمال انتفاخ الضرع وكذا بيع الثمر و الزرع قبل ظهوره لأنهما معدومان ، ومنها : أن يكون مقدور التسليم عند العقد فإن كان معجوز التسليم عنده لا ينعقد .

وقد قال الإمام الصنعانى من مشايخنا من قال : لا يجوز إلا إذا صار بحال ينتفع به بوجه من الوجوه ، فإن كان بحيث لا ينتفع به أصلاً لا ينعقد و احتجوا بما [روي

---

(٤١) د/ محمد عبد الحليم عمر : المصدرالسابق ، ص ٦

عن النبي صلى الله عليه و سلم : أنه نهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها] (٤٢).

ولأنه إذا لم يبد صلاحها لم تكن منتفعاً بها فلا تكون مالاً فلا يجوز بيعها ، وقوله عليه الصلاة السلام في سياق الحديث : أرأيت إن منع الله الثمرة بم يستحل أحدكم مال صاحبه] و لفظة المنع تقتضي أن لا يكون ما وقع عليه البيع موجود .

وقال مالك رحمه الله : إذا ظهر فيه الخارج الأول يجوز بيعه ، لأن فيه ضرورة لأنه لا يظهر الكل دفعة واحدة بل على التعاقب بعضها بعد بعض فلو لم يجز بيع الكل عند ظهور البعض لوقع الناس في الحرج ، وقد عقب الإمام الصنعانى على ذلك بقوله (أن ما لم يظهر منه معدوم فلا يحتمل البيع ، و دعوى الضرورة ، و الحرج ممنوعة فإنه يمكنه أن يبيع الأصل بما فيه من الثمر و ما يحدث منه بعد ذلك يكون ملك المشتري ، وروي عنه عليه الصلاة و السلام : أنه : نهى عن بيع اللبن في الضرع و بيع عسب الفحل] لأن عسب الفحل ضرابه و هو عند العقد معدوم (٤٣) .

و قد روي عن النبي عليه السلام أنه قال (لا تبع ما ليس عندك) (٤٤) .

☹ولان من شروط صحة البيع ــ القبض في بيع المشتري المنقول ، فلا يصح بيعه قبل القبض ، ويؤكد أن النبي عليه الصلاة و السلام نهى عن بيع ما لم يقبض ، والنهي يُوجب فساد المنهي عنه ، ولأنه بيع فيه غرر الانفساخ بهلاك المعقود عليه لأنه إذا هلك المعقود عليه قبل القبض يبطل البيع الأول فينفسخ الثاني لأنه بناه على الأول ، و قد نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن بيع فيه غرر ، و سواء باعه من غير بائعه أو من بائعه لأن النهي مطلق لا يُوجب الفصل بين البيع من غير بائعه .

و قال الشافعي رحمه الله : ثمن المبيع إذا كان عيناًلا يجوز بيعه قبل القبض قولاً واحداً و إن كان دينا لا يجوز في أحد قوليه أيضا بناء على أن الثمن و المثمن عنده من الأسماء المترادفة يقعان على مسمى واحد فكان كل واحد منهما مبيعا فكان بيع المبيع قبل القبض و كذا النهي عن بيع ما لم يقبض عام لا يفصل بين المبيع و الثمن .

و أما بيع هذه الديون من غير من عليه و الشراء بها من غير من عليه فينظر أن أضاف البيع و الشراء إلى الدين لم يجز بأن يقول لغيره : بعت منك الدين الذي في ذمة فلان بكذا أو يقول : اشتريت منك هذا الشيء بالدين الذي في ذمة فلان لأن ما فى ذمة فلان غير مقدور التسليم في حقه و القدرة على التسليم شرط انعقاد العقد (٤٥) .

و منها : الخلو عن الربا ومنها المماثلة بين البدلين في أموال الربا حتى لو انتفت فالبيع فاسد لأنه بيع ربا و البيع الذي فيه ربا فاسد لأن الربا حرام بنص القرآن الكريم

---

(٤٢) تفسير القرطبى (الجامع لأحكام القرآن)، ج ٧، ص١٤٤

(٤٣) بدائع الصنائع ٣٤١/٤

(٤٤) رواه أحمد في مسنده عن حكيم بن حزام (٣ / ٤٠٢) .
كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال ٩٨/٤ ، تلخيص الحبير ٥/٣ ، الجوهر النقى ٦٧/٥

(٤٥) بدائع الصنائع ج٤ ص ٣٢٦

ثم أن السندات التى يتم تداولها من خلال حاملى هذه السندات والذين حصلو عليها من شركات التمويل انما تكون نظير فائدة وهذا محرم شرعا لكونه من الربا لقوله تعالى

(واحل الله البيع وحرم الربا) (٤٦) ، ولان الربا يؤدى الى الخراب الاقتصادى والخراب الاقتصادى يمكن ترجمته فى شكل ازمات اقتصادية وغير ذلك من انواع المشاكل الاقتصادية (٤٧) .

اذا فما أدخل الخلل على الاقتصاد وآثار هذه الأزمة هو هذه التصرفات التى تعد عمياء عن أن ترى سوى المصلحة القريبة لها وهى تعلم تماماً أنها تقيم بناء ً هشاً ، وأنها تعلم انه لايلبث أن يُصاب بمثل هذه الأزمات .

فكل ما أصاب الاقتصاد الوضعى من أزمات متلاحقة إنما كان نتيجة للمسلك غير المنضبط والذى ظل بعيدا ً عن الأخلاق والأسس الفاضله فى التعامل والتى يحث عليها الاقتصاد الاسلامى واتخذها منهجاً له ، ومن التصرفات التى عجلت بتلك الازمة ما أقدم عليه البعض من شراء لأسهم من سوق المال بسعر يوم الشراء ودون أن يشترط استلامها فى نفس اليوم ، وهو فى مقابل ذلك يشترط عدم دفع الثمن الآن أيضاً وبشراء حق الخيار من البائع يمكنه من أن يرجع عن هذه الصفقة ويقوم بدفع هذا المقابل عن حق الخيار وفقا لكل سهم قد اشتراه والأدهى من ذلك أنه يتم إصدار ورقة مالية تحمل حق الخيار يتم تداولها فى الاسواق فهنا نجد أن الأمر لايعدوا ان يكون مراهنات تدور على المستقبل وما يحدث فيه .

بل الأمر وصل لأكثر من هذا حيث بدأ يتم التداول على المؤشرات فى سوق الأوراق المالية ذاتها ، كل هذه التصرفات بعيدة تماماً عن الاقتصاد العينى الحقيقى وتتم على مايطلق عليه (بالمشتقات المالية) فهو بناء هش لايلبث ان تسقط لبنة منه حتى يسقط البناء كله وقد أرجع الإمام المقريزى سبب الازمات المالية والاقتصادية منذ القدم الى سوء التدبير ، والتقاعس عن الاهتمام بالرعية ، وضعف الادارة . وبالنظر فى الاقتصاد الاسلامى نجد أنه لايجيز مثل هذه التصرفات (٤٨) .

وبالتالى يبقى بعيداًعن الهزات والأزمات التى تُحدثها فهو لايُجيز المشتقات والتصرف فيها أياً كان المسمى والشكل الذى تاخذه ، وقد اكد ذلك مجمع الفقه الاسلامى بقراه رقم ٧/١/ ٦٥ دورة ٧ شهر مايو ١٩٩٢ ذلك لعدم انطباق وصف العقد الشرعى عليها لإنعدام شرط التسليم والتسلم الحقيقيين وهوما لايُوجد العقد أصلا .

وكذلك نجد أن بيع الشخص مالايملكه لايجوز شرعاً ، وهذه الصورة تُوجد فى أسواق المال ، وهى من الصور التى ساهمت لأى حد كبير فى إحداث هذه الأزمة وهى ما يُطلق عليه (البيع على المكشوف) .

---

(٤٦) سورة البقرة آية ٢٧٥

(٤٧) أ:د / رفعت السيد العوضى :المنظومة المعرفية لأيات الربا فى القرآن الكريم ،ص١٠١ .

(٤٨) ا.د محمد عبد الحليم عمر : المصدر السابق ص ٣، أ.د/ حسين شحاته : (كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية) ص٣ .- المقريزى : إغاثة الأمة بكشف الغمة ، ص٢٥ .

كل هذه الصور هى التى أحدثت الأزمة المالية العالمية والتى يُعد الاقتصاد الاسلامى بعيداً عنها ، أضف إلى ذلك أن الاقتصاد الاسلامى اقتصاد وآقعى يتعامل مع الواقع ويُحَكم فيه قواعد الشرع الكلية وأسسه العامة .

وكما أن الفرد لديه حصانة من الوقوع فى مثل هذه التصرفات والتى لاتوجد فى أى اقتصاد آخر ، وهى الرقابة الذاتية والى تنبع من النفس والضمير حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (البر حسن الخلق والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس) (٤٩) .

وعن أيوب بن عبد الله بن مكرزعن وآبصة بن معبد الأسدي قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أريد أن لا أدع شيئا من البر والإثم إلا سألته عنه وحوله جماعة من المسلمين يستفتونه فجعلت أتخطاهم فقالوا : إليك يا وابصة عن رسول الله فقلت : دعوني فأدنو منه فإنه أحب الناس إلي أن أدنو منه فقال : " دعوا وابصة ادن يا وابصة " مرتين أو ثلاثا قال : فدنوت منه حتى قعدت بين يديه فقال : " أخبرك أم تسألني ؟ " فقلت : لا بل أخبرني فقال : " جئت تسألني عن البر والإثم ؟ " فقلت : نعم فجعل أنامله الثلاث ينكث بهن في صدري ويقول: يا وابصة استفت نفسك واستفت نفسك – ثلاث مرات – البر ما اطمأنت إليه النفس ، والإثم ما حاك في نفسك وتردد في صدرك وإن أفتاك الناس وأفتوك " (٥٠) .

وهكذا نجد التفرد والتميز التى يُوصف به الاقتصاد الاسلامى والذى يجعل القطاعات التى تسير وفقا لأسسه مستقرة وآمنة ، كما يمنع الاقتصاد الاسلامى أن يأخذ أحد ماليس له بحق ، وأن يكون مايحصل عليه تناج عمل وجهد ، وليس مجرد تصرف شكلى لايقع على وقائع مادية من سلع وخدمات .

ففي الصحيحين عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال : استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الأزد يقال له ابن اللتبية على الصدقة فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أهدي إلي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :(ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولآنا الله فيقول : هذا لكم وهذا أهدي إلي فهلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أيهدى إليه أم لا ؟ والذي نفسي بيده لا يأخذ منه شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبته إن كان بعيرا له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه اللهم هل بلغت ؟ اللهم هل بلغت ؟ ثلاثا) (٥١) .

---

(٤٩) كشف الخفا، ج١ ص٣٣٥،

(٥٠) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمى ج١ ص٢٦٢

(٥١) صحيح الامام مسلم ج١٢ ص٢١٩

- السياسة الشرعية لابن تيمية ص٦
- مجمع الزوائد ج١/٤٢٣
- كنز العمال ج٣ ص٧٨١

دورالاقتصاد الاسلامي فى موآجهة الأزمات المالية وأداوته لمنع حدوثها

إن الاقتصاد الإسلامى اقتصاد ثابت فى قواعده الكلية ، وأطره العامة ، ومتطور فى فروعة لملاحقة مايُستجد من أحداث ، وما يُبتكر من تصرفات ، حيث يستطيع أن يلاحقها ويعرضها على قواعد الاسلام الكلية وأسسه العامة فما وآفقها أجازه وما عارضها رفضه ومنعه ، ولكن إذا حدثت أزمة اقتصادية فللإسلام نظرته فى مواجهتها ومن ذلك مايلى :

اولاً : ضرورة أن يكون التعامل مع هذه الأزمة من خلال أدوات حقيقية وفعلية يتم فيها قيام كل طرف بالتزامه ، وبحيث تنتقل الملكية إلى المشترى بالفعل ، ويدفع البائع الثمن بالفعل .

ثانياً : يُقرر الاقتصاد الاسلامى – وكما هو متبع فى منهجه الاقتصادى – أنه لابد من التوافق والإلتئام التام بين الاقتصاد العينى والمالى بحيث يكون التصرف المالى منصباً على مكون مادى فى الاقتصاد العينى ويساويه .

ثالثاً : ألا يترك لأصحاب المصالح تحديد قيمة ما يتعاقدون عليه من صفقات لاجراء رهون أو الحصول على قروض ، وإنما يجب أن يتم ذلك من خلال آليات حرة وتنافسية ومن خلال أليات السوق ومن خلال دور وآضح للدولة فى هذا المجال .

رابعا : ضرورة التأكيد على الصيغ الاسلامية فى التعامل والتى أقرها الاسلام مثل البيوع ، والمشاركة ، والمضاربة .

رابعا: تحريم ومنع كل تصرف مالى يقوم على أساس من الغرر والجهالة ، لما فى ذلك من المقامرة والتى كانت بلاشك من أهم التصرفات التى سببت الازمة المالية العالمية ولايجيزها الاسلام .

خامسا: منع التصرفات الضارة بالاقتصاد والتى سببت هذه الأزمة المعاصرة مثل بيع الديون بالديون ، أو مايطلق عليه عمليات (التوريق المالى) .

سادسا: أن تكون الدولة حاضرة ومتوآجدة لمراقبة الاقتصاد وإعادة من يشذ عن الطريق الصحيح اليه مرة أخرى ، وقد مارس الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم هذه الرقابة ولم يتركو ذلك للأفراد انفسهم رغم أنهم من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم .

وقد قال الإمام الشافعي (لا سياسة إلا ما وافق الشرع) ، وعن عمر رضي الله عنه أنه مربحاطب بن أبي بلتعة بسوق المصلى وبين يديه غرارتان فيهما زبيب فسأله عن سعرهما فقال له مدين لكل درهم فقال له عمر قد حُدثت بعير جاءت من الطائف تحمل زبيباً وهم يغترون بسعرك فإما أن ترفع في السعر وإما أن تدخل زبيبك البيت فتبيعه كيف شئت ، فلما رجع عمر حاسب نفسه ثم أتى حاطباً في داره فقال إن الذي

قلت لك ليس عزمة مني ولا قضاء إنما هو الشيء أردت به الخير لأهل البلد فحيث شئت فبع وكيف شئت فبع) (٥٢) .

ولذا قالوا : فإن تعدى أرباب الطعام ، وتجاوزوا القيمة تعدياً فاحشاً وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير سعره حينئذ بمشورة أهل الرأي والبصيرة (٥٣)

هذا ونجد أن الاقتصاد الاسلامى يقوم على التوسط والاعتدال فى الأمور كلها لقول الله سبحانه وتعالى (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) (٥٤) ، وعن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما عال من اقتصد) (٥٥) ." (

وقد أكد الشيرازى أن مما افسد النظم الاقتصادية الوضعية لاسيما الراسمالية منها هو الحرية المفرطة فى السلوك ، والانانية وعدم الركون إلى الموازين الانسانية التى يجب أن تسود بين الناس أفراداً وشعوباً)(٥٦) .

سابعاً : إن مما يُؤكد تفرد الاقتصاد الاسلامى أنه إقتصاد ليس فيه إنفصال بين الاقتصاد العينى والاقتصاد المالى ، بمعنى أنه لايوجد تيار من التدفقات المالية كأثمان وقيم الا بمقارنة متلازمة ومتساوية مع تيارالسلع الاستثمارية ،والسلع الاستهلاكية مما يؤكد عدم حدوث الأزمات المالية التى تنتج كأثر للتباعد بين الاقتصاد العينى والمالى .

ثامناً : إن الاقتصاد الاسلامى توجد فيه الصور المتعددة لدور الدولة والتى لاتجتمع فى نظام اقتصادى وضعى وآحد ، ففى الاشتراكية نجد ان فلسفة الدولة هى التدخل فى القطاعات والمرافق ، بل قد يتعدى الأمر ذلك فتقوم الدولة بالانتاج كما ينتج الأفراد والقطاع الخاص ، وفى الرأسمالية نجد أن الفلسفة السائدة آنذاك هى الحرية الفردية وعدم التدخل من الدول فى الاقتصاد والمرافق الا فيما لايُقبل الافراد والقطاع الخاص عليه أو لايقدرون على القيام به كمرفق الدفاع والأمن والقضاء ، ولذا كان يُطلق على الدولة آنذاك بالدولة (الحارسة) .

أما الاقتصاد الاسلامى فتجد فيه كل هذه الصور بل وقد حفل التاريخ الاقتصادى الاسلامى بما يُؤكد ذلك **ومنه :**

---

(٥٢) الأم للإمام الشافعى ٢٠٩/٢ / نيل الأوطار للشوكانى ٥/ ٢١٩، شرح الزرقاني على الموطأ)٣٨١/٣.
(٥٣) بدائع الصنائع ج٤ ص ٣٢٦
(٥٤) سورة الفرقان آية رقم ٦٧
(٥٥) مجمع الزوائد ٤٤٣/١٠ ، كنز العمال ١٠/ ٤٣٢ ، كشف الخفا ١٨٣/٣
(٥٦) د/ احمد باهض تقى ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ،الازمة الأقتصادية الراهنة واسبابها فى ضوء طروحات الإمام الشيرازى ص١

أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أنفق من أجل الدفاع عن الدولة الاسلامية وفقاً لقول الله تعالى (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم)(٥٧) .

وقد عقد النبى صلى الله عليه وسلم موآدعة بين أهل المدينة المنورة لحمايتها (٥٨) وقد ولى عمر بن الخطاب القضاء ، كما وليه غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

كما قامت الدولة الاسلامية بحماية الممتلكات والأفراد كوآجب من وآجبات الشرطة والأمن الداخلى ، وقد كان يُسمى هذا فى عهد سيدنا عمر بن الخطاب بالعسس ، وظل هذا قائما فى العصور المتعددة للدولة الاسلامية ، مما يؤكد أن الاقتصاد الاسلامى لايُمانع فى حماية المرافق الضرورية والهامة لكى تتضلع بمهامها الدولة .

كما رآعى الاسلام العدالة كمرفق من المرافق التى كانت تُؤديها الدولة الرأسمالية الحارسة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) (٥٩) ، بل قد وجدنا فى الاقتصاد الاسلامى منهج التدخل والمراقبة والمرآجعة للأفراد والقطاعات ويؤكد ذلك :

أن الدولة الاسلامية فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تتدخل لكى تُحقق الأهداف التى تبتغيها مثلما حدث من رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما وزع أموال بنى النضير بحسب العوز والحاجة فأعطى للمهاجرين ولم يُعط من الانصار سوى لرجلين فقط هما سهل بن حنيف ، وأبولبابة ، وفى عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه نزع أرضا كانت قد اقطعها له رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقوم بإعمارها وقال له إنما أقطعك رسول الله صلى الله عليه وسلم لتعمر فخذ منها ما قدرت على عمارته ورد الباقى (٦٠).

وقد قرر الرسول صلى الله عليه وسلم (المسلمون شركاء فى ثلاثة الماء والكلأ والنار) (٦١) و الشركة العامة هي الإباحة سواء خرج الكلأ بماء السماء من غير مؤونة أو ساق الماء إلى أرض و لحقه مؤنة لأن سوق الماء إليه ليس بإحراز فلم يوجد سبب الملك(٦٢) .

---

(٥٧) سورة الأنفال آية ٦٠ .
(٥٨) سيرة إبن هشام ١٠٦/٢
(٥٩) سورة النساء آية ٥٨
(٦٠) سنن البيهقى ٢٩٧/٦ ، الحاكم فى المستدرك ٥١٧/٣ ، الإستخراج لأحكام الخراج ص١٩
(٦١) مسند الإمام أحمد ٣٦٤/٥ ، سبل السلام للصنعانى ١٢٥/٣
(٦٢) بدائع الصنائع ج٤، ص٣٣٩

الخاتمة

لقد خلص هذا البحث الى أن الدعوة للاقتصاد العالمى الجديد بما يعنيه ذلك من العولمة ــ بما تعنيه من إقتسام المخاطر بين الدول والأمم وتسهيل انتقال الأموال وتشجيع انتقال الاستثمار بين الدول والذى وصل إلى ما يقرب من تريليون دولار وفقاً لنشرة صندوق النقد الدولى (٦٣) ــ لم تنضج بعد والدليل على ذلك هو هذا الانقسام الذى أصاب دول العالم فى موآجهة الأزمة المالية العالمية الفتى وآجهت العالم مؤخراً .

ولذا تأتى الدعوة من خلال هذا البحث إلى ضرورة تكثيف التعاون بين الأمم والدول لكى تستطيع موآجهة ما قد يعترى مسيرتها من أزمات مالية واقتصادية مستقبلا

ومن هنا فإن هذه الأزمة أيضاً قد أثبتت أن الإقتصاديات المعاصرة تحتاج إلى مرآجعة بين الحين والآخر لكى تستطيع أن تُلاحق تلك التصرفات الضارة بالإقتصاد العالمى ، لاسيما وأن هذه ألإقتصاديات المعاصرة قد غابت عنها القيم الأخلاقية ، وهذا يفسر سر بقاء الاقتصاد الإسلامى قويا وصالحا لكى يوآجه تلك الازمات العالمية .

ولم لا ؟ وهو إلهى المصدر ، صالح لكل زمان ومكان ،ولايعنى هذا أن الاقتصاد الاسلامى يرفض أن يبقى إلى جواره من التطبيقات الإقتصادية الوضعية التى تدخل فى إطار مايمكن أن يسمح به الإسلام لولى الأمر أن يُقر من الضوابط ما يمكن به ملاحقة المستجدات وصور المعاملات ولكن فى ظل الإطار العام لقواعد الإسلام وأسسه الكلية

ومن هنا كانت للإقتصاد الإسلامى نظرته الثاقبة فى هذا المجال والتى تعنى العمل فى إطار حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (لاضرر ولاضرار)(٦٤) .

ومن هنا فإنى أتقدم بهذا البحث الى مؤتمر (الجوانب المالية والإقتصادية للأزمة المالية العالمية) بجامعة المنصورة ، كلية الحقوق رآجياً الله سبحانه وتعالى أن يكون قد ساهم فى القاء ضوء على هذه الازمة التى تؤرق العالم بأسره ، وأن يكون قد توصل الى حقائقها ، والتصورات اللآزمة للحد من ضررها على الأفراد والدول .

كما أنى أتقدم لجامعة المنصورة ولكلية الحقوق بالشكر على إقامة مثل هذه المؤتمرات ، والتى تُعد بحق أقوى دليل على مساهمة الجامعات فى قضايا المجتمع والتعبير عن تطلعات الشعوب المعلقة الجامعات لكى تضع من الحلول ما يُساهم فى تسهيل حياة الناس ، ويخفف من متاعبهم .

---

(٦٣) صندوق النقد الدولى ، إدارة البحوث ، (تدفقات رؤوس الأموال الدولية) ص١

(٦٤) مسند احمد ٣١٣/١ ، ابن ماجة ٥٧/٢ ، الموطأ /ص ٣١١ ،المستدرك للحاكم /٥٧/٢

التوصيات

من خلال ما اشتمل عليه هذا البحث من حقائق وتصورات للخروج من هذه الأزمة المعاصرة كان ولابد من عرض توصيات كخلاصة يُساهم بها هذا البحث فى الحد من آثار هذه الأزمة التى باتت تعصر بالعالم كله أفرداً ودولاً وقطاعات ومن ذلك :

أولاً : ضرورة الاستفادة القصوى من الأسس الاقتصادية التى يتسم بها الاقتصاد الاسلامى ، والتى تحقق اقصى درجات الآمان للقطاعات والمؤسسات الاقتصادية وهى تمارس دورها الاقتصادى فى المجتمع .

ثانياً : التأكيد على ضرورة وجود دور للدول فى متابعة أليات تحريك الاقتصاد والتاكيد على ضرورة الارتباط الدائم بين الاقتصاد العينى والمالى .

ثالثاً : ضرورة التعهد من جميع دول العالم من خلال مؤتمر دولى بالتزامات بمعالجة هذه المشكلة على نحو متسق ومترابط .

رابعاً : العمل على اتخاذ التدابير اللآزمة للحد من آثار هذه الأزمة مثل العمل على توفير التمويل اللآزم لإنعاش الاقتصاد الدولى ، مع توخى الشفافية فى هذا المجال والعمل على إرساء نظام إقتصادى ومالى مستقر وفى حالة من التنافسية والكفاءة .

خامساً : ضرورة السعى لتحسين عمليات إجراء التقييم وإعداد تقاريره بما يُحقق سلامة الأوضاع المالية للقطاعات الاقتصادية .

سادساً : العمل على تطوير القطاعات المالية وتحقيق جودة المؤسسات داخل الدول لما لها من دور هام فى تحقيق التدفقات المالية للاستثمار الأجنبى سواء كان مباشراً أو غير مباشر بما يُحقق ضبط الآثار المترتبة على مثل هذه الأزمات .

سابعا : تحقيق التكامل التجارى بين الدول لما لهذا من أثر وآضح على التخفيف من حدة آثار الأزمات المالية العالمية .

ثامناً : العمل على إقرار اصلاح فعال وشامل للنظام النقدى والمالى العالمى .

تاسعاً : ضرورة الاتكون أسواق المال فى العالم بعيدة عن وآقع الاقتصاد الحقيقى ولكن معبرة عنه ومترجمة له ، مع الحرص الدآئم والدائب على أن تكون أدوات الاقتصاد المالى حقيقية ومعبرة عن قيمة ما يماثلها من الآقتصاد العينى .

عاشراً : ضررة التزام نسب اتفاقية بازل في شأن حجم إقراض المصارف ليكون مرتبطا بالأصول المملوكة، وضبط التوسع في اللجوء إلى المشتقات المالية .

أحد عشر : ضرورة أن تقوم الجامعات بتدريس مناهج تشتمل على دراسات وآفية للأزمات المالية ،وأسبابها ، وكيفية الخروج منها ، وتقرير حوافز لمن يستطيع أن يحذر

من تصرف مالى قد ينتج عنه أزمات مالية واقتصادية مؤكدة مما يكون له ألأثر الكبير فى الحد من ألآثار الخطيرة للأزمات المالية على الآقتصاد فى العالم .، **وتشجيع**

مراكزالبحث العلمى والجامعات على عقد وإدارة المؤتمرات والندوات التى تبحث وتناقش مثل قضايا الأزمات المالية الدولية .

ثانى عشر : العمل على أن تقوم الدول العربية بالتنسيق فيما بينهـــا بحيـــث تتكامـــل اقتصاديا وتكون سوق وآحد يكون قادراً على موآجهة ما قد يعترض مسيرة الاقتـــصاد العربى من أزمات .

ثالث عشر : ضرورة أن تعمل الدول النامية ــ لاسيما العربى منها ــ على التخلص من مشكلة الربط الوحيد والمنفرد بالدولار ، والعمل على أن يكون هناك ما يطلق عليه (سلة العملات) تستطيع الدول العربية ربط عملتها بها ، مما يُعطى للاقتـــصاديات العربية امكانية من التخلص من الاثار السلبية لربط العملة الوطنية بعملة وحيـــدة دون غيرها .

وبالله التوفيق

د/ رمضان الروبى

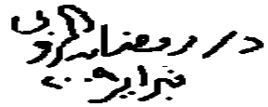

* *

* * * * * * * * * * * * * * * * * *

المراجع

اولا : المراجع الاقتصادية :

- أ. د/ محمد عبد الحليم عمر : قراءة إسلامية فى الأزمة المالية العالمية ، بحث مقدم لندوة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامى وتاثيرها على الإقتصاديات العربية فى ١٠/١١ /٢٠٠٨) .
- أ. د/ حازم الببلاوى : الازمة المالية العالمية ، محاولة للفهم ، بحث مقدم لندوة (الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامى و تأثيرها على الإقتصاديات العربية فى
-أ:د/ السيد احمد عبد الخالق ،الاقتصاد السياسى لحماية حقوق الملكية الفكرية ، ٢٠٠٤
- أ.د/ حسين شحاته : (كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية ، بحث مقدم لندوة (الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامى و تأثيرها على الإقتصاديات العربية فى ١٠/١١ /٢٠٠٨) .
- أ د/ ممدوح وآلى (الأزمة المالية العالمية ، وآثارها على الاقتصاد المصرى) بحث مقدم لندوة (الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامى وتأثيرها على اقتصادات العربية
-أ.إبلجوك ،تعريب د/ محمد القزوينى :الأزمات المالية المعاصرة) .
- أسواق المال ، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق .
- لجنة متابعة دورة الأعمال بالمكتب الوطنى للبحوث الإقتصادية الأمريكية : تقرير سنوى عن الأزمة المالية العالمية .
- التقرير السنوى لصندوق النقد الدولى لعام ٢٠٠٨ .
- كريم حجاجى : تقرير عن (انهيارات حادة للبورصات العربية فى عام ٢٠٠٨)
- تقرير : البنك المركزى فى ١٢ / ١٢ ٢٠٠٨ .
- البنك المركزى المصرى : المؤشرات الإقتصادية الكلية ،ج ، قناة السويس .
- ورقة عمل مقدمة من /عمرو عسل لندوة(جمعية رجال الأعمال المصريين حول (الصناعة المصرية وسبل تجنب آثار الازمة المالية) .
- تقرير إتحاد المصارف العربية فى ٩/ ٢٠٠٧ (التمويل العقارى فى مصر) .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :بحث عن ميزانية الأسرة بمصر (يناير ٢٠٠٧ = ١٠٠) .
- البنك المركزى المصرى : الودائع والتسهيلات لدى الجهاز المصرفى
- تقريرالأزمة المالية العالمية ، والاقتصاد السورى middle east onl ine
- تقرير الأونكتاد .. (التقرير الإقتصادى العالمى) .
- زينب مكى : تقرير: رغم التوقعات .. العرب والازمة المالية العالمية .
- صندوق النقد الدولى ، إدارة البحوث ، (تدفقات رؤوس الأموال الدولية) .

- تقرير الخبراء حول الأزمة المالية العالمية والاقتصاديات الأفريقية مؤتمر كمبالا فى ١٠/٣٠ /٢٠٠٨ .

- تقرير سنوى الازمة المالية والاتحاد والاوربى .
- خطة تحفيز وانعاش الاقتصاد الفرنسى .
- قادة آسيا وأوربا يبداون قمتهم فى بكين حول الأزمة المالية العالمية ، تقرير اقتصادى .

****

ثانيا :المراجع الشرعية :

- تفسير القرطبى (الجامع لأحكام القرآن) دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، لبنان ١٣٦٦ هـ .

الأم للشافعى ، المطبعة الأميرية ط١ ١٣٢١هـ .

- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للكاسانى ، شركة المطبوعات المصرية ١٣٢٧هـ
- مسند أحمد ، المكتب الاسلامى بدون تارخ .
- أ:د / رفعت السيد العوضى :المنظومة المعرفية لأيات الربا فى القرآن الكريم .
- المقريزى : إغاثة الأمة بكشف الغمة) مكتبة الاسرة .
- كشف الخفا ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوانى ، مكتبة التراث الإسلامى حلب ، بدون تاريخ .
- صحيح الامام مسلم بشرح النووى مطبعة حجازى القاهرة .
- السياسة الشرعية لابن تيمية دار الهلال ، بدون تاريخ .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمى دار الريان للتراث ١٤٠٧هـ .

-د/ احمد باهض تقى ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ،الازمة الأقتصادية الراهنة واسبابها فى ضوء طروحات الإمام الشيرازى

-السيرة النبوية لإبن هشام محققة .

- السنن الكبرى للبيهقى ، دار الفكر ١٣٥٢هـ حيدر آباد .
- الإستخراج لأحكام الخراج لابن رجب ، المطبعة الاسلامية ، القاهرة، ١٣٤٠هـ

-سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعانى ، دارالحديث ١٩٩٤م

- سنن ابن ماجة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٣٧٣هـ .

-نيل الاوطار للشوكانى ، المطبعة الاميرية ١٢٩٧ هـ .

- المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابورى ، طبعة حيدر آباد .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	**٢**
الفصل التمهيدى: مفهوم الأزمة المالية ووعاءها.....	٤
الفصل الأول : أسباب التوسع فى الأصول المالية ودوآفعه..	٧
الفصل الثانى : الاقتصاديات العربية ومدى تأثرها بالأزمة المالية العالمية.....	١٣
الفصل الثالث : الرؤية الدولية لحل الأزمة المالية العالمية ٢٨	
الفصل الرابع: نظرة الاقتصاد الاسلامى للأزمة المالية العالمية وأسس الخروج منها	٣٤
الخاتمة	**٤٢**
التوصيات	**٤٣**
المراجع	**٤٥**
الفهارس	**٤٧**